التحليل المكاني لجرائم النساء في محافظة المثنى للمدة(٢٠٠٤ـ٢٠١٤)

أ.م.د جواد كاظم الحسناوي

كلية التربية للبنات/جامعة الكوفة

الخلاصة:

يجمع علماء الإجرام على وجود علاقة وثيقة بين الجريمة والنوع (الجنس)، اذ أكدت مختلف الإحصاءات الجنائية على وجود اختلاف بين جرائم المرأة وجرائم الرجل كما ونوعا ووسيلة.

يرى بعض المختصين في علم الإجرام أن السبب في قلة الاهتمام العلمي بجرائم النساء إنما يعزى إلى أن عدد النساء المجرمات الذي يقع تحت طائلة القانون أقل بكثير، إذا ما قورن، بعدد الرجال المجرمين.

ان من اهم أهداف هذه الدراسة هو التعرف على التوزيع الجغرافي لجرائم النساء ومتابعة الاسباب والعوامل الاجتماعية لهذه الجرائم ووضع الحلول المناسبة للحد منها وخاصة في حالة العوده للجريمة.

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة والظواهر المؤثرة فيها ، وتحليلها وتفسيرها وبيان العلاقات فيما بينها ، من خلال تحليل بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات هذه الجرائم.

ان من اهم النتائج التي توصل اليها الباحثان هو توضيح التوزيع الكمي لأنواع جرائم النساء في محافظة المثنى فضلا عن التباين والاختلاف في حجم الجرائم ومعدلاتها مكانيا وزمانيا في منطقة الدراسة بشكل خاص عما هو عليه في العراق بشكل عام وتبين أن اتجاه التغير فيها هو نحو الارتفاع التدريجي وعلى مر السنين. وكذلك معرفة أنواع الجرائم والوقوف على اهم الأسباب الحقيقية الدافعة بالمرأة نحو أرتكاب الجريمة.

المقدمة :

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية عاصرت جميع المجتمعات قديمها وحديثها، المتقدمة منها والنامية، وتأثرت بكافة المعطيات المحيطة بها، بل واختلفت باختلاف العصر في المجتمع الواحد ذاته، وقد أدت التغيرات التي مرت بها المجتمعات المختلفة من تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية إلى إحداث تغيرات في كم ونوع الجريمة عموماً والجريمة النسائية خصوصا.

ليست الجريمة ظاهرة بشرية عامة فحسب، وإنما هي أساسا ظاهرة تلازم الحياة حيث وجدت. ولأن الجريمة في أبسط مفهوم لها عدوان فإن اهتمام المجتمعات بأمرها وأمر مرتكبيها أمر قديم يرجع إلى التاريخ الذي وجدت فيه هذه المجتمعات.

ويجمع علماء الإجرام على وجود علاقة وثيقة بين الجريمة والنوع (الجنس)، حيث أكدت مختلف الإحصاءات الجنائية على وجود اختلاف بين جرائم المرأة وجرائم الرجل كما ونوعا ووسيلة.

ويرى بعض المختصين في علم الإجرام أن السبب في قلة الاهتمام العلمي بجرائم النساء إنما يعزى إلى أن عدد النساء المجرمات الذي يقع تحت طائلة القانون أقل بكثير، إذا ما قورن بعدد الرجال المجرمين وإيمانا بالحقيقة بأن معالجة الجريمة وإثر وقوعها يؤدي إلى تفادي تكرارها مستقبلا، وأن هذا لا يتأتى إلا من خلال تنفيذ الجزاء الجنائي داخل المؤسسات العقابية التي عرفت تطورا في أساليب إشرافها على تنفيذ العقوبة من مجرد تحقيق الردع العام والخاص إلى القيام بدور إصلاح وتأهيل الجانحين بهدف إعادة إدماجهم داخل المجتمع وحولنا ان نقدم اسهاما علميا في هذا المجال للتعرف على حجم وتوزيع جرائم النساء والأسباب المؤثرة بها فضلا عن إجراء دراسة ميدانية لسجن المحافظة المركزي وتقديم التوجيهات لتطوير دور هذه المؤسسة في اعادة تأهيل السجينات وتسهيل عملية إعادة إدماجهن في المجتمع .

وقد جاءت دراستنا لتأخذ موضوعاً مميزا من خلال الاهتمام بموضوع جرائم النساء والذي قد يشكل مشكلة للمرآة.

فتناول المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.، أما المبحث الثاني فبحث في التوزيع الجغرافي لجرائم النساء، أما المبحث الثالث فتناول أنواع جرائم النساء في محافظة المثنى والعوامل الدافعة بالمرأة نحو أرتكابها ، أما المبحث الرابع فتم تخصيصه الى الدراسة الميدانية، ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري

اغلب الدراسات التي اهتمت بمعالجة هذا الموضوع ترتكز في الغالب على رصد جرائم الرجل وظلت جرائم المرأة من الأمور التي يحيطها ما يحيط بالمرأة أحيانا من غموض أو ما تلقاه من اللامبالاة والإهمال بفعل الجانب القيمي فضلا عن ندرة البحوث والدراسات في هذا المجال.

من هذا المنطلق جاءت فكرة اختيارنا لموضوع هذا البحث والمتعلق بجرائم المرأة في محافظة المثنى، في محاولة منا لرصد حركية جرائم النساء في الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى حتى نتمكن من التعرف على تفاوت تلك الوحدات في حجم هاتين الجريمتين بوصفهما انعكاساً للتفاوت بين تلك الوحدات الإدارية من حيث البيئة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

والتعرف على مختلف الظروف والعوامل المؤثرة في الجرائم النسوية بالمنطقة وذلك بالاعتماد على الإحصائيات الجنائية.

أولا: مشكلة الدراسة

تعد مشكلة جرائم النساء من المشاكل الاجتماعية التي لازمـــت المجتمعـــات البشرية، كما تعد من المشاكل الخطيرة التي تهدد المجتمع وتماسكه لأنها تؤدي إلى فقدانه لبعض أعضائه، كما أنها تعد مؤشراً على تفكك الأسرة وتمثل فشلاً فردياً وجماعياً في التكيف مع المعايير والضوابط الاجتماعية، وانفصال أهم الافراد عن مجتمعه وعدم تقبله للنظام الاجتماعي ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الرئيسية بـــ ((كيف تباينت جرائم النساء مكانيا وزمانيا في محافظة المثنى بحسب وحداتها الادارية خلال المدة المدروسة)) وهناك مشاكل فرعية:

١. ماالعوامل التي اسهمت في إقبال النساء على ممارسة الجريمة.
٢. وماهي أنواع جرائم النساء ؟
٣. وماهو دور المجتمع ووسائل الاعلام في تفشي او انحسار هذه الظاهرة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد وضع الباحثان الفرضيات الاتية:

١.يتباين حجم الظاهرة ومعدلاتها مكانيا وزمانيا في هذه المحافظة بشكل خاص عما هو عليه في العراق بشكل عام وأن اتجاه التغير فيها هو نحو الارتفاع التدريجي .

٢.إن لتباين الحجم السكاني للوحدات الإدارية في المحافظة دوراً مؤثراً في تباين حجم جرائم النساء فيها.

٣.إن جرائم النساء التي ترتكب في الريف تختلف كماً ونوعاً عن تلك التي ترتكب في المدن.

٤.أسهمت بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجرمات في بلورة الشخصية الإجرامية لهن .

ثالثا: هدف الدراسة

اهم أهداف هذه الدراسة تتلخص فيما يأتي :-

١.التعرف على التوزيع الجغرافي لجرائم النساء.
٢.تحديد أسباب هذه الجرائم
٣.وضع التوصيات المناسبة للحد من جرائم النساء.

رابعا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية دراسة جرائم النساء من خطورة هذه الجرائم على الأسرة من ناحية ، وأثرها على المجتمع من ناحية أخرى ، حيث يعتبر إجرام النساء من أخطر الظواهر الاجتماعية لأن المرأة عضواً فعّالاً في المجتمع ، وإن أي انحراف في سلوكها من الممكن أن يترك آثاره على الاسرة

والمجتمع ، و إن عدم الاهتمام بظاهرة جرائم النساء يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة بشكل كبير، فالمرأة نصف المجتمع وإن لم تكن المجتمع بأكمله ، فكما يقال حينما تربي رجلا فأنت تربي فردا وحينما تربي امرأة فإنك تربي أسرة بأكملها ، و المجتمع الذي يُحسن تربية فتياته يقدم لمستقبله أمهات صالحات ينجبن أجيالا من الأبناء والبنات الأسوياء بعيدا عن الوقوع في مستنقعات الجريمة و الإجرام وكما يقول الشاعر احمد شوقي :

(الأم مدرسة إذا أعددتها أعددتَ شعب طيّب الأعراق).

ونستطيع إن نوجز أهمية الدراسة بالنقاط الاتية: -

١. إن موضوع الدراسة يتناول الاهتمام بالمرأة الجديرة بكافة المستويات لكونها شريكة حقيقية للرجل في الحياة سواء اعتمدت إلى ما تمثله من قيمة عددية تتجاوز نصف المجتمع أو ما تبذله من جهود من استمرار المجتمع وتقدمه بعملها المزدوج داخل البيت وخارجه.

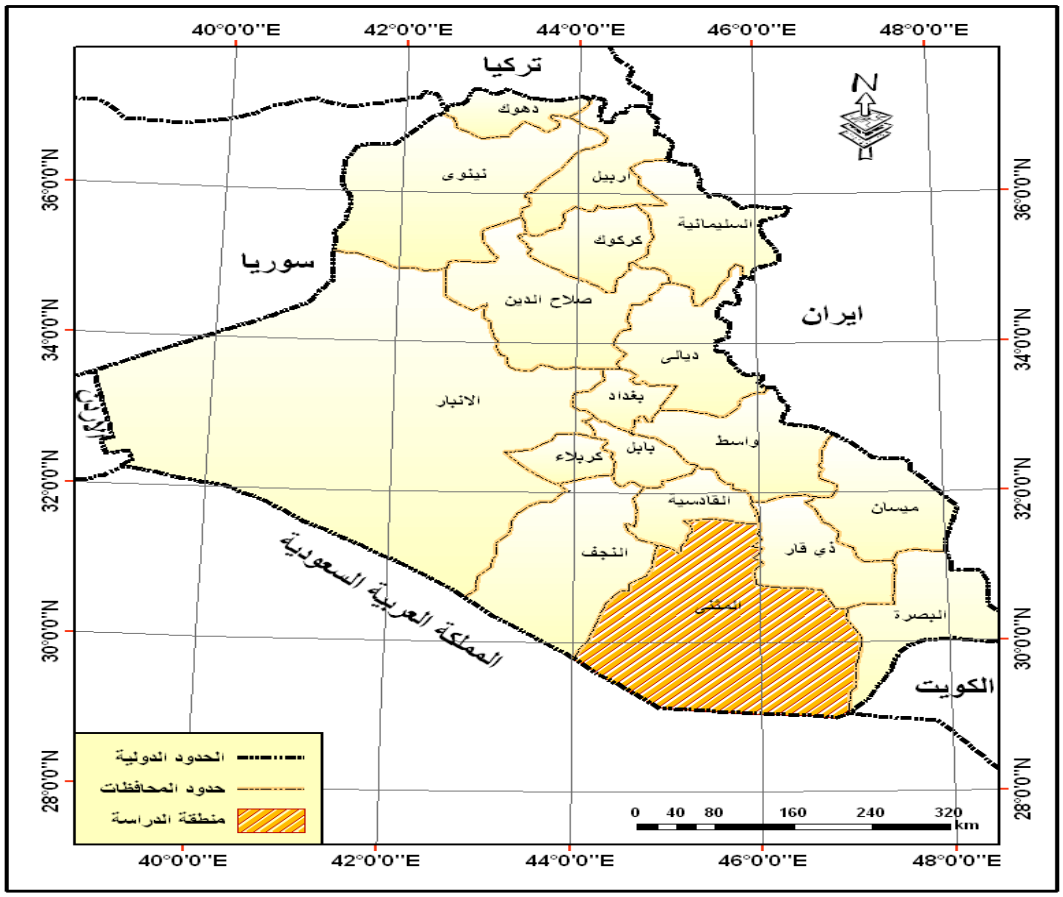
٢. الدراسة تتناول ظاهرة الآثار الاجتماعية الناتجة من ممارسة المرأة للجريمة التي ينظر إليها المجتمع من زاوية خطأها الاجتماعي فضلاً عما تتميز بخصائص فيزيولوجية وحضارية تخضع لعدم المساواة يضاف إلى ذلك إن التنشئة الاجتماعية للمرأة تنمي لديها الشعور بكونها عضواً في جماعة هامشية مما يؤثر على دورها في المجتمع.

٣. من المؤمل أن يكون لنتائج هذه الدراسة والدراسات المشابهة رصيد معرفي يسهم في تسهيل مهمة البحث العلمي للبحوث اللاحقة في هذا المجال.

خامسا: الحدود المكانية والزمانية للدراسة

شملت الدراسة ظاهرة جرائم النساء في محافظة المثنى الواقعة في الجنوب الغربي من العراق خريطة(١). بين دائرتي عرض (١٦ˉ،٣٠°– ٢٩ˉ،٣٢°) شمالاً وخطي طول (٤٤° – ˉ٣٠،٤٦°)شرقاً، وتصل مساحة محافظة المثنى المتكونة من(١١) وحدة ادارية إلى (٥١٧٤٠) كم٢ أي مايعادل (١١،٨%) من مساحة العراق البالغة (٤٣٨،٤٤٦) كم٢ الجدول(١) فهي تشغل القسم الجنوبي من السهل الرسوبي والهضبة الغربية ويحدها من الشمال محافظتا القادسية والنجف ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشرق محافظتا ذي قار والبصرة ومن الغرب محافظة النجف، وتعد مدينة السماوة مركز محافظة المثنى التي تم الإعلان عنها (١/ ١٠/ ١٩٦٩) بعدما كانت قضاءً تابعاً إلى لواء الديوانية خريطة(٢).أما حدودها الزمانية فقد اعتمدت الدراسة البيانات المتوافرة للمدة من (٢٠٠٤- ٢٠١٤)م.

خريطة (١)
موقع منطقة الدراسة من العراق



المصدر : وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة ، خارطة العراق الادارية ، بمقياس ، ١ : ١٠٠٠٠٠٠ ، لعام ٢٠١٠ .

الجدول(١) مساحة الاقضية والنواحي ونسبتها المئوية في محافظة المثنى

الوحدة الإدارية	المساحة/كم٢	النسبة المئوية/%
مركز قضاء السماوة	٦٨٠	١،٣
ناحية السوير	٢٦١	٠،٥
مجموع قضاء السماوة	٩٤١	١،٨
مركز قضاء الرميثة	١٠٦	٠،٢
ناحية المجد	١٤٥	٠،٣
ناحية الوركاء	٩٧٨	١،٩
ناحية الهلال	٣٢١	٠،٦
ناحية ألنجمي	٦٥٤	١،٣
مجموع قضاء الرميثة	٢٢٠٤	٤،٣
مركز قضاء الخضر	١٢٦٠	٢،٤
ناحية الدراجي	٤٠٧	٠،٨
مجموع قضاء الخضر	١٦٦٧	٣،٢
مركز قضاء السلمان	٢٢٣٩٦	٤٣،٣
ناحية البصية	٢٤٥٣٢	٤٧،٤
مجموع قضاء السلمان	٤٦٩٢٨	٩٠،٧
المحافظة	٥١٧٤٠	%١٠٠

المصدر: مديرية إحصاء محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غيرمنشورة ،٢٠١٠.

سادسا: منهجية الدراسة

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة ومعظم الظواهر المؤثرة فيها ، وتحليلها وتفسيرها وبيان العلاقات فيما بينها ، وتحليل بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات جرائم النساء. وقد اقتضت الضرورة العلمية إن تمر الدراسة بالمراحل الآتية

أ-مرحلة جمع المعلومات والبيانات واشتملت على:

١- الاطلاع على الدراسات السابقة ومحاولة الاستفادة منها ، بالإضافة إلى الاستفادة من الكتب والبحوث المنشورة في المجلات العلمية.

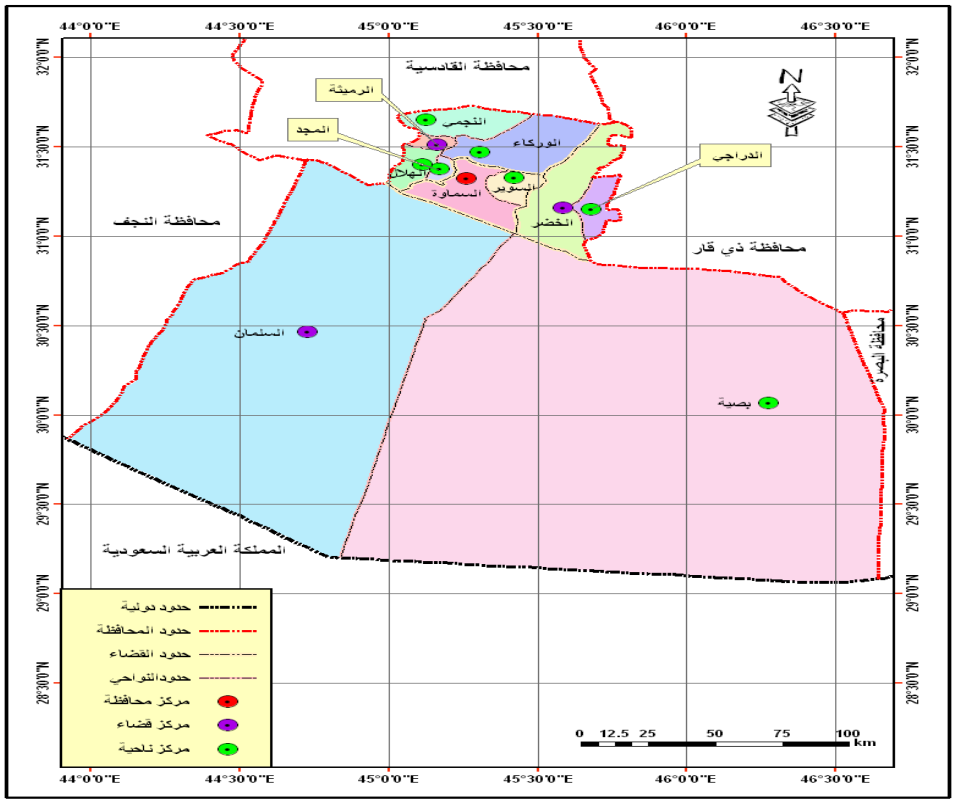
٢- مراجعة الدوائر الرسمية للاطلاع على البيانات والإحصائيات التي تم جمعها عن محافظة المثنى مثل مديرية الشرطة والجهاز المركزي للإحصاء في محافظة المثنى..

٣- توزيع استمارة استبيان لاستحصال بعض المعلومات المتعلقة بالمجرمة أو الجريمة التي لم تدون لدى مديرية الشرطة أو المراكز التابعة لها (ينظر ملحق ١) ، حيث تم توزيع (٢٠) استمارة استبيان على جميع نزلاء سجن الخناق في مدينة السماوة للإحكام الثقيلة ونزيلات توقيف مركز شرطة محافظة المثنى .

سابعا: المفاهيم الاساسية

يعد تحديد المفاهيم الاساسية أمرا ضرورياً في البحث العلمي، إذ من واجب الباحث أن يعمل عند صياغته لموضوع البحث تحديد المفاهيم التي يستعملها وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح، سهل على القراء الذين يتابعون البحث أدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها[١] . وهي بمثابة المرتكزات الأساسية للدراسة التي تستطيع من خلالها رسم صورة واضحة عن موضوع الدراسة وأهدافها، من دون التطرق إلى المفاهيم الفرعية وذلك لتعددها في ثنايا البحث.

خارطة (٢)
الوحدات الادارية في محافظة المثنى



المصدر : الهيئة العامة للمساحة ،خريطة الوحدات الادارية للمحافظة المثنى ،بغداد ، ٢٠٠٦ ،مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠

أ- الجريمة:

وردت كلمة الجريمة باللغة بعدة معان، فقد يراد الذنب، وقد يراد بها التعدي، فجاء في لسان العرب، الجرم :الذنب، والجرم :التعدي، والجمع إجرام وجروم وهوالجريم، وجرم يجرم جرما، واجترم وأجرم فهو مجرم وجريم[٢] .

والجريمة في الاصطلاح الشرعي: اذ ذكر القاضيان (الماوردي وأبو يعلى)[٣]. في كتابيهما "الأحكام السلطانية" حيث عرفا الجرائم بأنها "محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير".[٤] ، وإن الجريمة في نظر علماء الاجتماع عند(دوركايم)هي ظاهرة اجتماعية طبيعية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها وحجمها ويقصد بطبيعية وسوية ،وإنها ليست شاذة على أساس انه لايخلو مجتمع من المجتمعات سواء صغيرا أم كبيرا متقدما أو متخلفا ريفيا أو حضريا من الإجرام والانحراف ، فهي حتمية واعتيادية،ولكنها حين تتجاوز المستويات المألوفة تصبح الجريمة ظاهرة شاذة وغير سوية.

وأغلب الكتاب الذين تناولوا موضع التعريف الاجتماعي للجريمة انتهوا الى عدة تعريفات منها مايلى:

- هى كل فعل يتعارض مع ماهو نافع للجماعة وماهو عدل فى نظرها .
- هى كل فعل يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها لحظة معينة.
- هى سلوك لا أجتماعى يكون موجها ضد مصالح المجتمع ككل أو هى انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة .
- هى انتهاك للعرف السائد بما يستوجب توقيع العقاب على منتهيكيه.
- هى الخروج على قواعد السلوك التى يضعها المجتمع لإفراده والمجتمع هو الدى يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك الاجرامى وفقا لقيمه ومعاييرة.

وفي ضوء ما تقدم ليس للجريمة تعريف عام حيث يختلف تعريف الجريمة تبعاً لاختلاف الأزمنة والأمكنة ، فالكثير من الأفعال تعتبر في نظر بعض المجتمعات أفعال مباحة ولا يعاقب عليها القانون ، في حين تعتبرها مجتمعات أخرى جريمة أو سلوك منحرف.

ب- منطقة الجريمة: Crime Area

هي الحيز المكاني او المنطقة المستهدفة والجاذبة للجريمة تبعاً لنوع استخدامات الأرض فيها والتي تحدث فيه أعلى نسبة من الجرائم مقارنة مع المناطق الأخرى، وبتعبير آخرهي المنطقة الحضرية أو المنطقة الريفية نتيجة لما توفره تلك المناطق من فرص سهلة ومشجعة لارتكاب الجريمة كالمراكز التجارية في المدن التي تكون شديدة الازدحام أو المناطق العشوائية التي تزداد فيها المشاكل الحضرية مثل مشكلة البطالة والفقر والتي تنعكس بدورها على ازدياد معدلات الجريمة.[٥] ،.

اهتمام علم الجغرافيا بالجريمة

الجريمة محصلة لتضافر عدد من العوامل البايولوجية ، والنفسية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والمكانية ، الأمر الذي أدى بعلم الجريمة إلى الاستعانة بالعديد من العلوم الأخرى، ودون إن يمس ذلك بذاتيته،أو استقلاليته، بل إنه يقدم على تنظيم وتنسيق النتائج التي تتوصل إليها العلوم في تفسير السلوك ألأجرامي ومن هنا ظهرت مساهمات علم الجغرافيا بدراسة جغرافية الجريمة من خلال الاهتمام بالظاهرة الإجرامية كمشكلة ضمن دراسة المشكلات الاجتماعية.(٦)

يعُد علم الجريمة (Criminology) علماً وثيق الصلة بعدد غير قليل من العلوم الأخرى يجمعها معاً لمحاولة تفسير السلوك ألأجرامي ومكافحته، خاصة أن علماء الإجرام لم يعودوا يبحثون عن السببية، بل عن العوامل التي تسهم في إقرار الظاهرة الإجرامية التي تتسم في طبيعتها بالتعقيد ، والجغرافية تحاول تفسر التباين المكاني للظواهر التي تحدث على سطح الأرض في ضوء العلاقة بين المتغيرات الطبيعية والبشرية، إنها معنية بالبعد المكاني لكل ما يحدث على سطح الأرض ويمس حياة الإنسان اليومية، ولما كانت الجريمة ظاهرة بشرية تتباين مكانياً وزمانياً، لذا فللجغرافي دور جوهري في دراستها وتحليل مجالاتها من خلال تسليط الضوء على إبعادها المكانية.(٧) ولا يقتصر دور الجغرافي على تحليل مجالات الجريمة بل يحاول إيجاد علاقات مكانية مهمة تربط الجريمة بمتغيرات متعددة فضلاً عن مساهمته بالتنبوء المستقبلي بابعاد الجريمة ومناطق تركزها.

وكما هو معروف فإن علم الجغرافيا يهتم بدراسة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها ويقيم عليها ومدى تأثير كل منها على الأخر. أي أن الجغرافي يهتم بالأساس بالمكان بدلاً من المجتمع وإن الجريمة كأي ظاهرة تحدث في مكان ما. وإن كل ما يحدث في مكان قابل للدراسة ومن ذلك المنطلق يمكن للجغرافيا أن تتناول ظاهرة الجريمة دراسةً وبحثاً وتقصياً.(٨)

ولم يكتف علم الجغرافيا بدراسة التوزيع الجغرافي للجرائم وتركيب الجناة ودراسة مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية بل ذهبت الى ابعد من ذلك من خلال دراسة عوامل توطن الجريمة وبيان تلك العوامل والاختلافات المكانية لها ، وأسباب حدوثها بنسق واحد في بعض المناطق ومن الطبيعي أن يوظف الجغرافي أدواته الإحصائية والبحثية لدراسة هذه الظاهرة وبيان تباينها وعلاقاتها المكانية وارتباطاتها البيئية(٩)

وتأسيساً على ما تقدم تنوعت اتجاهات الجغرافية واهتماماتها، فهي اليوم من العلوم التي يمكن ان تقدم التوصيات ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي تعانيها المجتمعات من خلال تشخيص الأسباب ومعرفة الإبعاد وتحديد الاتجاهات والتنبؤ بالإبعاد المستقبلية.

المبحث الثاني: توزيع الجرائم المسجلة حسب النوع (الجنس) للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) م

يستند هذا المبحث إلى الفرضية التي وضعها الباحثان والتي تشير إلى(يتباين حجم جرائم النساء ومعدلاتها مكانيا وزمانيا في هذه المحافظة بشكل خاص عما هو عليه في العراق بشكل عام وأن اتجاه التغير فيها هو نحو الارتفاع التدريجي وعلى مر السنين).

لذلك فان البيانات النوعية الخاصة بحالات الجرائم التي تم الحصول عليها من سجلات الدوائر الامنية والسجون خلال سنوات الدراسة قد أثبتت اختـــــلافها زمانيا ومكانيا ، وتتضح صورة التوزيع النوعي لمعدل جرائم النساء المسجلة من خلال النقاط الآتية:-

أولاً: نسب الجرائم في محافظة المثنى للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٤) م.

ويبين الجدول (٢) والشكل (١) معدل نمو الجرائم وتباينها من سنة إلى الســنة التــي ســبقتها ، ويلاحظ أن هناك قفزة كبيرة بحجم الجرائم المرتكبة خلال العام (٢٠٠٧) ، حيث بلغ معدل التغيــر (+١١٥) مقارنة مع حجم الجرائم في عام (٢٠٠٩) . ويمكن إرجاع الزيادة في معدل نمو الجرائم في عــام (٢٠٠٧) إلى تردي الوضع الأمني في محافظة المثنى خلال هذا العام وعودة هيبة القانون وسيادته في العــام ٢٠٠٩، مما انعكس على ارتفاع مستوى الإبلاغ عن الجرائم من قبل المواطنين لزيادة ثقتهم بقدرة الأجهزة الأمنيــة على متابعة المجرمين وإلقاء القبض عليهم، بعد أن كان أغلب المواطنين لا يقومون بإبلاغ مراكز الشــرطة عند تعرضهم إلى الجريمة وإنما يلجؤون إلى حلها بالطرق العشائرية بعيداً عن سلطة الدولة والقانون .

الجدول (٢)معدلات الجرائم في محافظة المثنى للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) لكل الف نسمة

السنة	عدد الجرائم	عدد السكان	معدلات الجرائم لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان	نسبة التغير
٢٠٠٤	٤٧٢	٥٥٤٩٩٤	٨٥	-
٢٠٠٥	٢٩٣	٥٧٤٣٥١	٥١	١٧٩-
٢٠٠٦	٢٦٥	٥٩٤٣٥٠	٤٤.٦	٢٨-
٢٠٠٧	٣٨٠	٦١٤٩٩٧	٦١.٨	١١٥+
٢٠٠٨	٣٧٤	٦٣٦٢٩٧	٥٨.٨	٦-
٢٠٠٩	١٨٤	٦٥٨٢٢٩	٢٨	١٩٠-
٢٠١٠	٢٠٤	٦٨٠٨٠٢	٣٠	٢٠
٢٠١١	١٩١	٧٠٤٠٢٢	٢٧.١	١٣-
٢٠١٢	٢٢٠	٧٢٧٩٣٦	٣٠.٢	٢٩

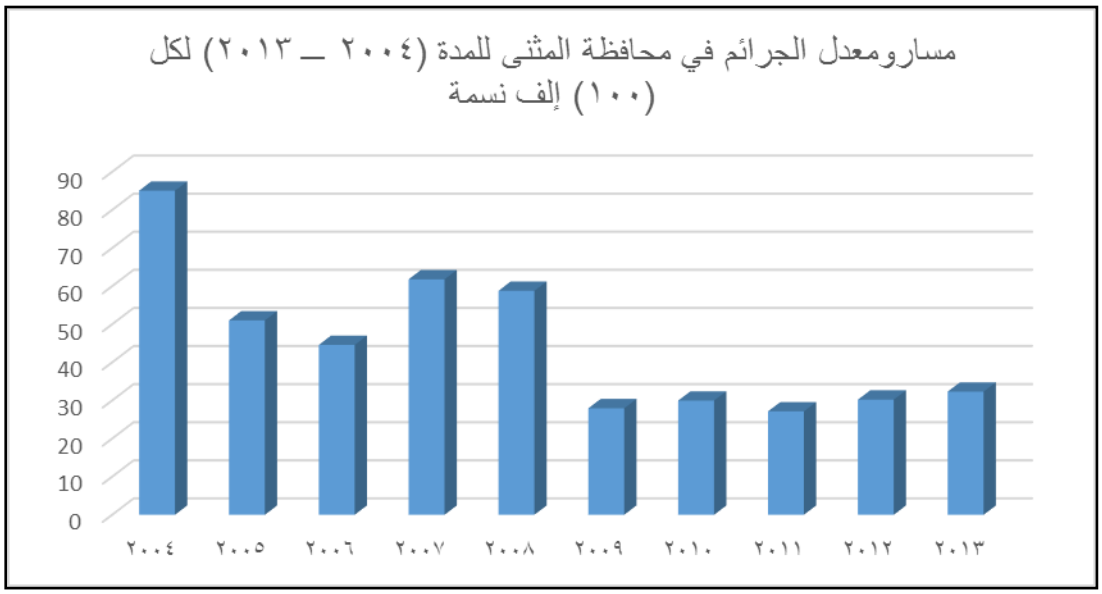
٢٠١٣	٢٤٩	٧٧٠٤٦٧	٣٢.٣	٢٩
المعدل	٢٨٣	٦٥١٦٤٤.٥	٤٤.٩	

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات السكانية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٣) بيانات غير منشوره

٢- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة المثنى، بيانات غير منشورة،٢٠١٣.

الشكل (١)



المصدر: جدول (٢)

ومن خلال الجدول (٣) الذي يبين معدلات الجرائم لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان لـــدول مختارة من العالم مثل الأرجنتين والمكسيك والإكوادور والمملكة المتحدة والكويت والسعودية وايران التي بلغ معدل الجرائم فيها (٥.٢، ١١.٦، ١٨.١ ، ٤.٨ ، ١.١ ، ٠.٩ ، ٢.٩) لكـــل (١٠٠الـــف) نسمة على التوالي للمدة (٢٠٠٣ ـــــ ٢٠٠٨) ، ، بيما نجد إن معدل الجرائم في محافظة المثنـــى خلال مدة الدراسة والبالغ (٠.٩٧) جريمة لكل (١٠٠.٠٠٠) نسمة من السكان يعد معدلاً منخفضـــا بالمقارنة مع ماسبق ذكره.

الجدول (٣)

معدل جرائم النساء لكل (١٠٠) إلف نسمة في بلدان مختارة من العالم للمدة (٢٠٠٣ ـــ ٢٠٠٨)

الدولة	معدل جرائم النساء لكل(١٠٠) إلف نسمة	الدولة	معدل جرائم النساء لكل (١٠٠) إلف نسمة
النرويج	٠.٦	بنما	١٣.٣
استراليا	١.٢	السعودية	٠.٩
نيوزلندا	١.٣	المكسيك	١١.٦
الولايات المتحدة	٥.٢	الاتحاد الروسي	١٤.٢
هولندا	١	أذربيجان	٢
السويد	٠.٩	اوكرانيا	٦.٣
كندا	١.٧	ايران	٢.٩
فرنسا	١.٤	الإكوادور	١٨.١
بلجيكا	١.٨	جامايكا	٥٩.٥
اسبانيا	٠.٩	كولومبيا	٣٨.٨
اليونان	١.١	تركيا	٢.٩
ايطاليا	١.٢	الجزائر	٢.٩
المملكة المتحدة	٤.٨	الصين	١.٢
الإمارات العربية	٠.٩	السلفادور	٥١.٨
البحرين	٠.٨	تايلند	٥.٩
البرتغال	١.٢	بارغواي	١٢.٢
جزر البهاما	١٣.٧	غيانا	٢٠.٧
ليتوانيا	٨.٦	جنوب افريقيا	٣٦.٥
الأرجنتين	٥.٢	الهند	٢.٨
الكويت	١.١	لبنان	٠.٦
لاتفيا	٤.٤	زمبابوي	٨.٧

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ (عدد خاص في الذكرى العشرين) ، جدول ١٠ ، ص٢٠٨ ، نقلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ثانياً: نسبة جرائم النساء إلى الحجم السكاني

إن الاتجاه العام لأي ظاهرة اجتماعية يعد من الضروريات المهمة لبلورة الأفكار العامة عن اتجاه الظاهرة ومعرفة العوامل والمحددات التي تساهم في اتخاذ الظاهرة منحنى تصاعدياً أو تنازلياً. ومن الأساليب المهمة لقياس ظاهرة الجريمة في المجتمع هو حجم الجريمة إلى حجم السكان، وهذا يعد من المؤشرات التي تعطي صورة استدلالية واضحة عن مستوى الاستقرار والأمن في المجتمع.

تتميز محافظة المثنى بارتفاع معدل النمو السكاني حيث بلغ (٣.٤٥%) خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤ ـــــ ٢٠١٤)م وهو يفوق معدل النمو في العراق والبالغ (٣.٠%) للمدة نفسها، ويعد معدلاً مرتفعاً عند مقارنته مع معدل النمو في الدول المتقدمة التي يصل فيها إلى (١.٥%) والمعدل العالمي الذي يبلغ (٢.٥%)[١٠].

ومن خلال استقراء معطيات الجدول (٤) الذي يوضح عدد جرائم النساء المرتكبة لكل (١٠٠.٠٠٠) نسمة بحسب سنوات الدراسة (٢٠٠٤ــ ٢٠١٤) يلاحظ أن جرائم النساء ارتفعت من (٠.٣٦) جريمة لكل (١٠٠.٠٠٠) نسمة للعام (٢٠٠٤) الى (١.٥١) جريمة لكل (١٠٠.٠٠٠) نسمة للعام (٢٠٠٦) وواصلت ارتفاعه خلال العام (٢٠١٢ ، ٢.١٣) لتصل إلى (١.٦٥ ، ١.٧) جريمة لكل (١٠٠.٠٠٠) نسمة على التوالي .

وتأسيسا على ما سبق يتضح لنا أن جرائم النساء في المحافظة تسير نحو الارتفاع ابتداءاً من سنة الأساس (٢٠٠٤) حتى نهاية سنة (٢٠١٣) التي تمثل نهاية مدة الدراسة .ويمثل الشكل(٤) هذا الاتجاه العام لجرائم النساء في محافظة المثنى طيلة مدة الدراسة.

إن التحليل الكمي للاتجاه العام لمعدلات جرائم النساء في محافظة المثنى يشير إلى الارتفاع ، متوافقة مع معدلات النمو السكاني التي تشير إلى الارتفاع وهذا يبدو مطابقاً للكثير من الدراسات العربية والعالمية التي تناولت الجريمة ، إذ بينت تلك الدراسات أن نسب الجرائم ومنها جرائم النساء تزداد مع ازدياد حجم السكان، حيث بينت دراسة (المهيرات) ارتباط مسيرة الظاهرة الإجرامية في الأردن بحجم السكان، لنلاحظ مواكبتها مع النمو السكاني بمعدل يتراوح بين (٦٠٥ ـــ ١٠٣٠) جريمة لكل (١٠٠.٠٠٠) نسمة من السكان في السنوات (١٩٨٥ ـــ ١٩٩٦)[١١].

جدول (٤)

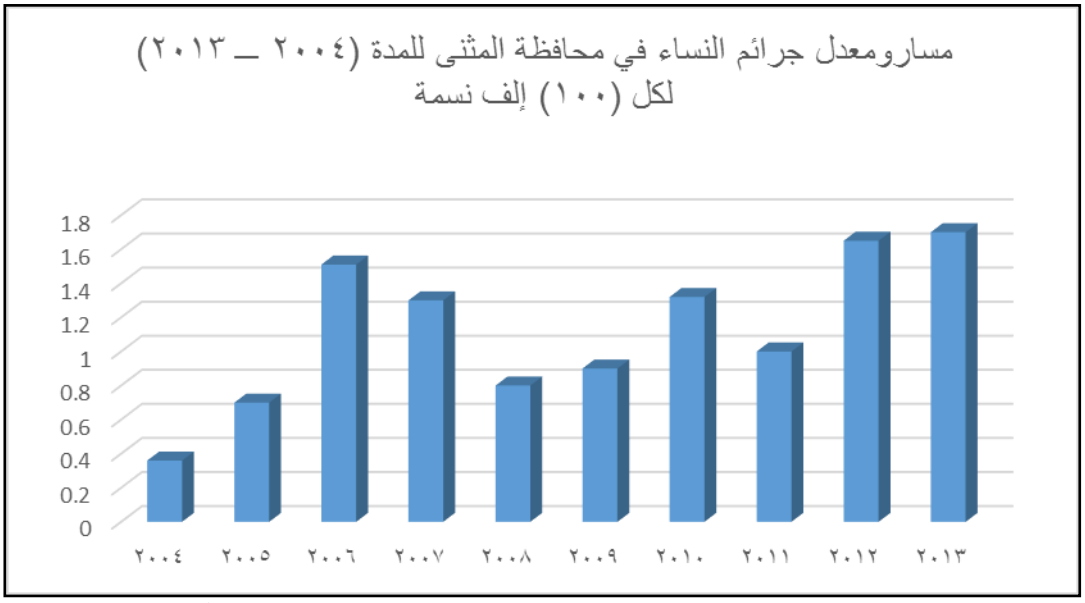
مساروmعدل جرائم النساء في محافظة المثنى للمدة (٢٠٠٤ ـــــ ٢٠١٤) لكل (١٠٠) إلف نسمة

السنة	عدد جرائم النساء	عدد السكان	معدلات الجرائم لكل (١٠٠) ألف نسمة من السكان	نسبة التغير
٢٠٠٤	٢	٥٥٤٩٩٤	٠.٣٦	
٢٠٠٥	٤	٥٧٤٣٥١	٠.٧	٢
٢٠٠٦	٩	٥٩٤٣٥٠	١.٥١	٥
٢٠٠٧	٨	٦١٤٩٩٧	١.٣	١-
٢٠٠٨	٥	٦٣٦٢٩٧	٠.٨	٣-
٢٠٠٩	٦	٦٥٨٢٢٩	٠.٩	١
٢٠١٠	٩	٦٨٠٨٠٢	١.٣٢	٣
٢٠١١	٧	٧٠٤٠٢٢	١	٢-
٢٠١٢	١٢	٧٢٧٩٣٦	١.٦٥	٥
٢٠١٣	١٣	٧٧٠٤٦٧	١.٧	١
المعدل			١.١٢	ـــــــ

المصدر :١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات السكانية جدول رقم (١) إسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات ١٩٩٧ – ٢٠١٢

٣-جمهورية العراق ، وزارة العدل ، سجن الخناق المركزي، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٣

الشكل (٤) المصدر: جدول(٤)



يمكن إرجاع ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق عموماً بما فيه محافظة المثنى بعد إسقاط النظام في عام (٢٠٠٣) وما نتج عنه من غياب لسلطة القانون وانتشار الفوضى بعد أن أقدمت قوات الاحتلال الأمريكية على حل كافة الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها من جديد الأمر الذي تطلب مرحلة زمنية طويلة لتصبح تلك القوات قادرة على تحمل مسؤولياتها في حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار .

عند مقارنة معدل جرائم النساء المرتكبة في محافظة المثنى خلال مدة الدراسة والبالغ (١.١) جريمة لكل (١٠٠)الف نسمة من السكان نجده اقل من المتوسط العالمي لجرائم النساء والبالغ (٧.٦) جريمة لكل (١٠٠) ألف نسمه من السكان بحسب الإحصاءات العالمية للجريمة للعام (٢٠٠٤)[١٢] .

ونجد إن معدل جرائم النساء في محافظة المثنى يعد معدل منخفض بالمقارنة مع العديد من البلدان النامية مثل جامايكا والسلفادور وكولومبيا وجنوب إفريقيا التي بلغ معدل جرائم النساء فيها (٥٩.٥ ، ٥١.٨ ، ٣٨.٨ ، ٣٦.٥)[١٣] لكل (١٠٠الف) نسمة على التوالي مما يعكس تردي الأوضاع الأمنية في تلك البلدان ، كذلك يعد مقاربا لمعدلات عدد من الدول العربية مثل لبنان والبحرين والإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، حيث بلغ معدل جرائم النساء في تلك البلدان (٠.٦ ، ٠.٨ ، ٠.٩ ، ٠.٩) على التوالي.

ثالثاً: نسب متغير الجنس (الفروق بين الذكور والإناث)

تتفاوت نسب جرائم النساء بين بلدان العالم، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنوياً من مرتكبي الجرائم من الذكور عشرة أمثال من يقبض عليهن من الإناث وفي الدانمرك بلغت نسبة النساء المجرمات إلى إجمالي المجرمين ١٤% .

أما بالنسبة للبلدان العربية التي توافرت لدينا إحصاءات بشأنها، فقد تبين إن المرأة في الجزائر ترتكب جريمة واحدة مقابل كل ٢٧٤٤ جريمة يرتكبها الرجل، وهي نفس النسبة تقريباً في كل من المغرب وتونس(١٤) .

في بعض البلدان العربية تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الجرائم التى ترتكبها المرأة تصل الى ٦ في المائة فقط من حجم الجريمة وان جرائم المرأة في البلدان الاوروبية تفوق البلدان العربية .

أما في محافظة المثنى فقد بلغت النسبة ٣% وهي نسبة اقل من البلدان العربية مثل مصر فبلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الإناث ٥% إلى إجمالي الجرائم التي ترتكب سنوياً ، وتنخفض هذه النسبة في الجنايات فلا يزيد في اغلب الأحوال على ٤% . الجدول(٥)

ولكن يجب التزام الدقة عند محاولة تحديد حجم جرائم النساء وأنواعها حتى لا تضللنا الأرقام وتوقعنا في أخطاء خطيرة بسبب اختلاف صور التجريم في قوانين العقوبات بين البلدان. فمن المعروف إن فرنسا، مثلها في ذلك مثل كل البلدان الأوروبية لا تحرم البغاء، بينما تحرمه مصر والبلدان الإسلامية، وكذلك لا تحرم معظم البلدان الأوروبية الإجهاض بينما تحرمه مصر ، ومن المعروف إن هذه الجرائم الثلاث تمثل نسبة كبيرة من الجرائم التي ترتكبها الإناث في مصر (حوالي ٣٥% من إجمالي جرائمهن) .

وهو ما أشار إليه عدد من علماء الجريمة الفرنسيين مثل ليفاسير وليوتيه، الذين قالوا انه لو أضفنا إلى جرائم النساء تورطهن في مجال البغاء وغيره من المخالفات الأخلاقية لارتفعت نسبة جرائمهن بدرجة ملحوظة بحيث لا تقل عن ١٥% من إجمالي الجرائم التي ترتكب سنوياً(١٥).

الجدول (٥)

التوزيع النوعي للجرائم المسجلة في محافظة المثنى للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) م

السنة	عددالجرائم	الجنس		نسبة جرائم النساء الى الرجال
		ذكر	انثى	
٢٠٠٤	٤٧٢	٤٧٠	٢	٠.٠٠٤
٢٠٠٥	٢٩٣	٢٨٩	٤	٠.٠١
٢٠٠٦	٢٦٥	٢٥٦	٩	٠.٠٤
٢٠٠٧	٣٨٠	٣٧٢	٨	٠.٠٢
٢٠٠٨	٣٧٤	٣٦٩	٥	٠.٠١
٢٠٠٩	١٨٤	١٧٨	٦	٠.٠٣

٢٠١٠	٢٠٤	١٩٥	٩	٠.٠٥
٢٠١١	١٩١	١٨٤	٧	٠.٠٤
٢٠١٢	٢٢٠	٢٠٨	١٢	٠.٠٦
٢٠١٣	٢٤٩	٢٣٦	١٣	٠.٠٦
الكلي	٢٨٣٢	٢٧٥٧	٧٥	٠.٠٣

المصدر وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤م.

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي لجرائم النساء حسب الوحدات الادارية في محافظة المثنى للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)م

تتسم دراسة جرائم النساء المسجلة على مستوى الوحدات الإدارية بأهمية كبيرة كونها تعد مدخلا هاما لإظهار التباين المكاني، إذ يعد التوزيع نقطة البداية لأية دراسة جغرافية وخطوه لازمة لفهم سلوك أية ظاهرة جغرافية وهو المرحلة النهائية لمجموعة من العلاقات يترتب عليها موقع الظاهرة وحجمها.

إن المنهج الجغرافي الذي يستند إلى دراسة العلاقات المكانية للظاهرات في المكان الذي اعتمدته هذه الدراسة يستلزم منا إن نحدد توزيعها الجغرافي أو المكاني على الخرائط أو الرسوم البيانية، ومن المهم جدا متابعة حركة جرائم النساء في المجتمع السكاني لتحديد حجمها وحساب معدلاتها السنوية.

ولمتابعة توزيع جرائم النساء المسجلة تستلزم جمع البيانات التي سجلت سنويا بهدف الوصول إلى طبيعة اتجاهها الزمني، وهو ما يطلق عليه بالاتجاه الزمني لها، ولمعرفة ما إذا كان هذا الاتجاه يؤشر حالة تزايد أو ارتفاع معدلها أو تناقصها أو انخفاض معدلها، ولمعرفة ذلك أهميته ولاسيمّا في إعادة النظر ومعالجة الاسباب الرئيسية لها.

أولا: التوزيع الجغرافي بحسب الوحدات الإدارية

نتيجة للتغيرات التي مر بها العراق عموما خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠١٤) التي امتدت لاكثر من عشر سنوات مضت ولغرض تحديد الجرائم المسجلة في جميع الوحدات الإدارية تمت متابعتة حالاتها في السجون والدوائر الأمنية مباشرة ومطابقتها مع المكاتب الرئيسية للشرطة ضمن الوحدات الإدارية.

سجلت محافظة المثنى (٢) حالة من جرائم النساء لعام ٢٠٠٤م وأخذ هذا العدد بالارتفاع وبلغ (١٢) لعام ٢٠١٢م، ثم وصل إلى ذروته في عام ٢٠١٣ إذ بلغ العدد (١٣) جريمة لمحافظة المثنى الجدول(٦)، وهذا العدد شمل جميع الوحدات الإدارية للمحافظة ولكن بنسب متفاوتة إذ سجل قضاء السماوة أعلى عدد في ذلك العام وبلغت جرائم النساء(٧) جريمة ، لقد بدأت الجرائم باعداد منخفضة ثم ارتفعت الى اعلى اعدادها لعموم المحافظة شكل(٣) ، وعند متابعة البيانات المسجلة وعلى مستوى الاقضية يتضح أن جرائم النساء في المحافظة تسير نحو الارتفاع ابتداءاً من سنة الأساس (٢٠٠٤) حتى نهاية سنة (٢٠١٣) التي تمثل نهاية مدة الدراسة إذ شهدت اعداد الجريمة ارتفاعاً ملحوظاً ، وكذلك تذبذب مستوى جرائم النساء المسجلة في محافظة المثنى وهذا يتطابق مع الفرضية التي أفترضها الباحثان والتي تنص " يتباين حجم الجرائم ومعدلاتها بحسب حجم السكان والمكان والزمان في هذه المحافظة" ، فقد سجلت أعلى عدد في قضاء السماوة وبلغت (٧) في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣م ، وهذا يعود إلى الحجم السكاني الكبير مقارنة بباقي الوحدات الاداري شكل(٢). إما اقل عدد سجل لنفس المدة كان في قضاء السلمان حيث انعدمت جرائم النساء في هذا القضاء ويعود سبب ذلك قلة عدد السكان في تلك المنطقة والحياة البدوية لتلك العوائل فضلا عن القصور في تسجيل البيانات.

الجدول (٦)

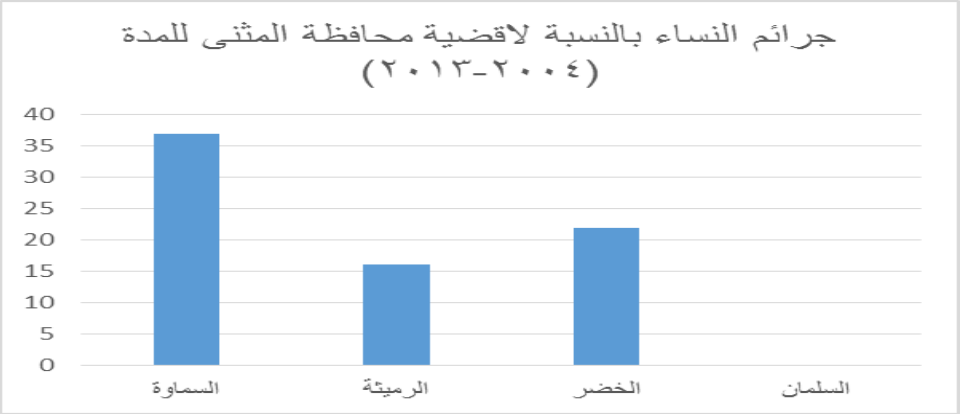
توزيع جرائم النساء المسجلة في الاقضية التابعة لمحافظة المثنى للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) م.

السنة	عدد الجرائم	الاقضية			
		السماوة	الرميثة	الخضر	السلمان
٢٠٠٤	٢	١	١	٠	٠
٢٠٠٥	٤	١	١	٢	٠
٢٠٠٦	٩	٤	٢	٣	٠
٢٠٠٧	٨	٤	١	٣	٠
٢٠٠٨	٥	٢	١	٢	٠
٢٠٠٩	٦	٢	٢	٢	٠
٢٠١٠	٩	٥	٢	٢	٠
٢٠١١	٧	٤	١	٢	٠
٢٠١٢	١٢	٧	٢	٣	٠

٢٠١٣	١٣	٧	٣	٣	٠
الكلي	٧٥	٣٧	١٦	٢٢	٠
النسبة	%١٠٠	%٤٩	%٢١	%٢٩	٠

المصدر: وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤م.

الشكل(٣)



المصدر: جدول (٦)

ثانياً: – التوزيع البيئي :

أن المعيار الإداري هو المعيار المعتمد في العراق كأساس للتفريق بين الريف والمدينة وهذا يعني أن المدينة هي المستوطنة التي تتمتع بمركز أداري أو بلدي ولها حدود أداريه ، ففي العراق وتبعا لقانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ يعتبر كل المناطق الخارجة عن حدود البلديات مناطق ريفية[١٦].

إذ يعد محل إقامة الأسرة أحد العوامل المهمة في حدوث جرائم النساء المسجلة إذ إن الموطن الأصلي للأسرة يعكس حالتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وطبيعة البيئة التي تسكن فيها الأسرة، كلها ذات أهمية في مستويات ونسب الجرائم، وتعد الفوارق الحضرية الريفية ظاهرة هامة في اختلاف مستوى ارتكاب الجرائم[١٧].

الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها إي مجتمع من المجتمعات الإنسانية إلا أنها تختلف من حيث نسبة حدوثها ونوعيتها من مجتمع إلى أخر تبعاً لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع . وتختلف من بيئة إلى أخرى، فأسباب الجريمة ودوافعها في

المجتمع الحضري تختلف عن أسبابها ودوافعها في المجتمع الريفي[١٨]. وترتفع عادة معدلات الجريمة بأنواعها المختلفة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية ، ومرجع هذا قد يكون لأن المناطق الحضرية ذات تجمعات سكانية كبيرة ينقصها الترابط والتجانس الموجود لدى سكان المناطق الريفية[١٩]. على أنه مما لا جدال فيه أن نسبة ارتكاب الجرائم بصورة عامة في المدن أعلى بكثير منها في القرى [٢٠] ، وذلك لأسباب تتعلق بتوفر الأرضية المناسبة للانحراف ، بسبب ازدياد الاحتياجات وتعقيدات الحياة وضعف صلة القرابة وانتشار وسائل اللهو والازدحام .

فمن خلال تحليل الجدول(٧) والشكل(٤) نلاحظ الفارق الكبير مابين مجموع الجرائم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)م في حضر محافظة المثنى وريفها، اذ نجد إن أعلى جرائم للنساء سجلت في حضر محافظة المثنى كانت في سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وبلغت(٩) حالة لكل سنة وسبب هذه الحالات المرتفعة في حالات جرائم النساء هو الزيادة السكانية الكبيرة التي طرأت على مراكز المدن وكثرة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية نتيجة التغيرات التي شهدتها المحافظة بصورة عامة والمدينة خاصة فضلا عن منافسة سكان المناطق الريفية على موارد المدينة الاقتصادية وعلى الوظائف العامة والخاصة لانحسار حرفة الزراعة بسبب قلة الموارد المائية والتصحر الذي تعاني منه المحافظة.

الجدول (٧)

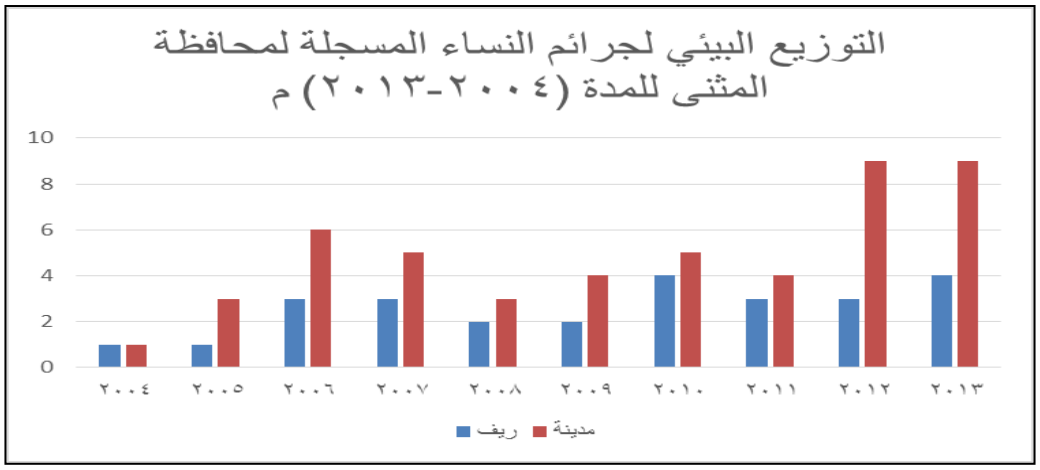
التوزيع البيئي لجرائم النساء المسجلة لمحافظة المثنى للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) م

السنة	عدد الجرائم	البيئة	
		ريف	مدينة
٢٠٠٤	٢	١	١
٢٠٠٥	٤	١	٣
٢٠٠٦	٩	٣	٦
٢٠٠٧	٨	٣	٥
٢٠٠٨	٥	٢	٣
٢٠٠٩	٦	٢	٤
٢٠١٠	٩	٤	٥
٢٠١١	٧	٣	٤
٢٠١٢	١٢	٣	٩

٢٠١٣	١٣	٤	٩
الكلي	٧٥	٢٦	٤٩
النسبة	%١٠٠	%٣٥	%٦٥

المصدر وزارة الداخلية ، مديرية شرطة محافظة المثنى ، قسم الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٤م.

شكل(٤)



المصدر : جدول (٧)

تشير البيانات المسجلة والتقارير المحلية والمقابلات الشخصية والتقديرات الإحصائية إلى أنه من المحتمل أن تبدي الإناث الحضر القابلية على الاجرام أعلى بمعدل الضعف عن اناث الريف. وربما لا يكون السبب الكامل وراء الفروق بين البيئتين واضحاً، ولكن يحتمل كثيراً أن الاناث الحضر يعانين الضغوط النفسية والاكتئاب أكثر من الاناث الريف، اعتباراً للدور الكبير الذي يقوم به الاكتئاب في حالات ارتكاب الجريمة.

المبحث الرابع: أنواع جرائم النساء والعوامل الدافعة بالمرأة نحو أرتكابها

أولاً: التوزيع الكمي لأنواع جرائم النساء في محافظة المثنى

يبين الجدول(٨) أن التوزيع النسبي لأنواع جرائم النساء في محافظة المثنى استناداً إلى البيانات المسجلة تبين أن جريمة البغاء تأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٣٧%) من إجمالي جرائم النساء ، فجرائم البغاء لا تحتاج إلى تخطيط مسبق أو قطع مسافة طويلة ، فالرجل دائماً هو الذي يخطط، وهو الذي يموّل، وهو الذي يتربص، وهو الذي في كل الحالات يستميل ويقدم الإغراءات ، أما المرتبة الثانية فكانت جريمة التزوير والاهمال بالواجب بنسبة (١٧%) ، فسرقة مؤسسات الدولة

تحتاج إلى تخطيط مسبق وإن تنفيذ من قبل أكثر من شخص ، وذلك لتمتع أغلب هـذه المؤسسـات بالحماية المشددة ، وهذا يعني ارتفاع عنصر الخطر قياساً بأنواع السرقات الأخرى وجاءت جريمـة النساء في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦%) من إجمالي جرائم النساء ، وجريمة السرقة عند النساء لا تختلف عن جريمة البغاء من حيث توفر الفرص وعدم حاجتها إلى تخطـيط مسـبق وخاصـة فـي المتاجر الكبرى فضلا عن قلة روح المسؤولية وانعدام المحاسبة ، وجهل النساء بالقوانين الزجرية لأفعال النساء، وأن الجريمة لدى النساء تعطي مؤشرا على بعض الحالات التي تعيش في وضـعيات الهشاشة والتفكك الأسري ، حيث ضبطت حالات متكررة متلبسة بأصناف من المسروقات الرخيصـة والغالية داخل الأسواق أو المجمعات التجارية الكبيرة .

ثانياً: العوامل الدافعة بالمرأة نحو أرتكاب الجريمة

اشار ابن خلدون الى الكشف عن أثر البيئة سواء كانت ريفيةً أو حضريةً أم بدويةً في سلوك الأفراد سوياً كان أم منحرفاً[٢١]، اذ يقبع ما يزيد عن نصف مليون امرأة في المؤسسات العقابية في العالم، أكبر نسبة منها تتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وتايلاند [٢٢]. وفي كل مكان، تمثل النساء أقلية من أعداد السجناء الوطنيين لكن أعدادهن في ازدياد في العديد من البلدان[٢٣].

الجدول (٨)

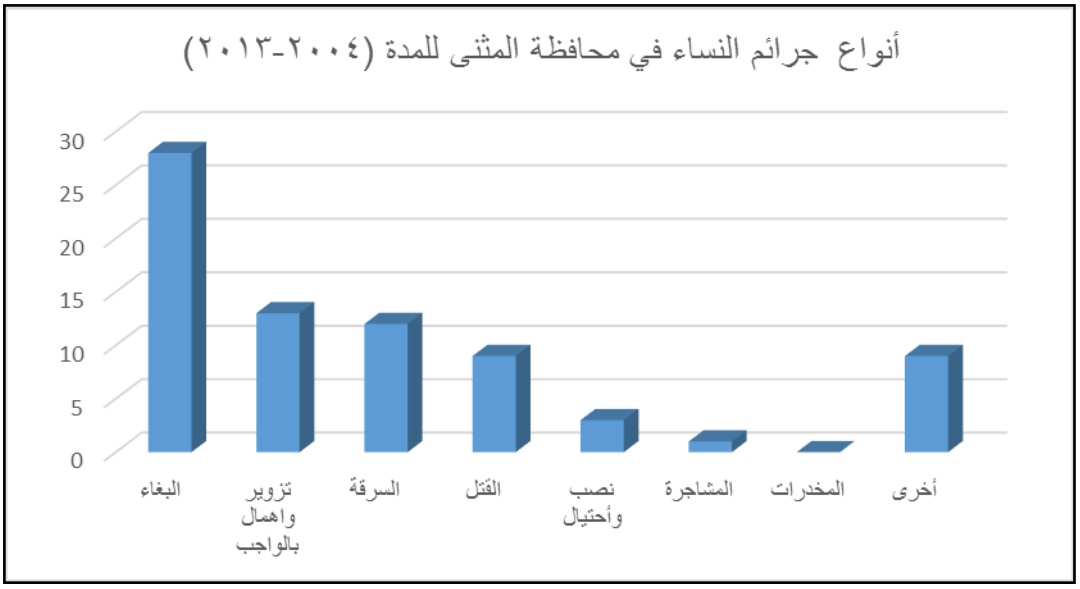
التوزيع العددي والنسبي بحسب نوع جرائم النساء في محافظة المثنى (٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنة	عدد الجرائم	أنواع الجرائم							
		البغاء	السرقة	القتل	المخدرات	المشاجرة	نصب وأحتيال	تزوير واهمال بالواجب	أخرى
٢٠٠٤	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٥	٤	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١
٢٠٠٦	٩	١	٣	١	٠	١	١	١	١
٢٠٠٧	٨	١	١	٢	٠	٠	٠	٣	١
٢٠٠٨	٥	١	١	١	٠	٠	٠	١	١
٢٠٠٩	٦	٣	١	١	٠	٠	٠	١	٠
٢٠١٠	٩	٣	١	١	٠	٠	٠	٢	٢

٢٠١١	٧	٣	١	١	٠	٠	٠	١	١
٢٠١٢	١٢	٦	٢	١	٠	٠	١	١	١
٢٠١٣	١٣	٧	٢	١	٠	٠	١	١	١
الكلي	٧٥	٢٨	١٢	٩	٠	١	٣	١٣	٩

المصدر :- الجدول (٨)

الشكل (٥)



المصدر :- الجدول (٤)

ويرى العالم البلجيكي أدولوف كتيليه(Adolphe Quetelet) : إنه لكي ترتكب المرأة الجريمة يجب أن تكون لديها إرادة لارتكابها تنشأ من ظروف معينة تساعد على وضعها موضع التنفيذ سواء من حيث القيم السائدة التي لا تستهجن الجريمة ،أو على الأقل تقف موقف اللامبالاة من وقوعها، أو من حيث الظروف التي ترتكب فيها الجريمة وتجعل ارتكابها يتميز بالسهولة و البساطة أو يتيح الفرصة لإخفائها أو التستر عليها ، وهي أمور لا تتوافر في الريف حيث تبدو المرأة أشد حماساً بالخجل ،وأكثر حياءً ،و أكثر ضعفاً مما عليه المرأة في الحضر حيث يمنحها استقلالها النسبي إحساساً بالقوة يجعلها أكثر إقداماً على إتيان السلوك المخالف للقانون ، فالظروف الاجتماعية التي تعيش فيها المرأة في الريف تحول دون ارتكابها الجريمة بنفس القدر الذي ترتكب فيه المرأة في الحضر ، فضلاً عن عدم ارتكابها جرائم معينة .إلا أنه يمكن القول :إن المناطق

الحضرية تتميز عن المناطق الريفية في نوع الجرائم التي ترتكب فيها ، فبينما يسود الجرائم التي ترتكب في الريف طابع العنف و الدموية ، نجد الجرائم التي ترتكب في الحضر يغلب عليها التكسب و الاستغلال و الرغبة في الإثراء كذلك تكثر في الحضر الجرائم الخلقية :كالدعارة والفسق نظراً لتعقّد العلاقات و انعدام الروابط بين الناس الذين جاؤوا من مناطق مختلفة[٢٤] .

اثبتت الدراسات والبحوث إن عوامل إجرام المرأة هي تلك الأسباب التي تقف وراء ارتكابها للجريمة، وبمعنى آخر هي مجموعة من الحالات والوقائع التي تؤثر على المرأة على نحو ما بحيث تدفعها إلى طريق الجريمة. وهذا يعني أنه لا يمكن إرجاع إجرام المرأة إلى سبب معين أو إلى عامل وحيد، فإجرامها يعود إلى تضافر مجموعة من العوامل، سواءً كانت عوامل داخلية مرتبطة بشخص المرأة، أي بتكوينها العضوي أو النفسي أو كانت عوامل خارجية متعلقة بالبيئة الاجتماعية التي تعيش فيها. فالجريمة هي نتاج لتفاعل عدة عوامل. ولذا فإننا سنوضّح أهم هذه العوامل وأثرها في سلوك المرأة الإجرامي:

أ –العوامل الداخلية:

وتعني مجموعة من الصفات والخصائص المرتبطة بشخص المرأة، أي بتكوينها العضوي والنفسي والعقلي والتي يؤدي تفاعلها مع العوامل الخارجية المحيطة بها إلى وقوع الجريمة، ومن أهم هذه العوامل الداخلية ما يلي:

(١) الصفات الوراثية:

إن المقصود بالوراثة في هذا الموضوع هو انتقال خصائص وصفات معينة، سواءً كانت عضوية أو نفسية، كالعاهات الجسمية أو الأمراض العضوية والنفسية أو الإعاقات العقلية...الخ من الأصل إلى الفرع فتلك الصفات والخصائص الوراثية قد تدفع حاملها إلى ارتكاب الجريمة. وهذا يعني أن الوراثة ليس عامل حتمي في خلق السلوك الإجرامي، وإنما تعتبر عامل احتمالي. فهذه الصفات أو الخصائص لا تعني أن من يحملها يكون بالضرورة مجرماً إذا كان سلفه مجرماً، فهي عبارة عن إمكانات لا تولِّد الجريمة نفسها وإنما تولِّد نسبة استعداد إجرامي يهيئ الشخص إذا صادف ظروف بيئية واجتماعية معينة إلى سلوك طريق الجريمة. إلاَّ أن هذه النتيجة لا تعني وجود صلة قطعية للوراثة بارتكاب هؤلاء النساء للجرائم، فالأمر قد يعود إلى البيئة السيئة والظروف المعيشية الصعبة التي نشأ وعاش فيها أفراد تلك الأسر[٢٥].

ولمعرفة صلة الوراثة بالجريمة، فقد أجريت كثير من الدراسات والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية على بعض الأسر المجرمة، أي تلك الأسر التي أشتهر

أفرادها بالإجرام، وذلك لمعرفة مدى انتشار الإجرام بين أفرادها، وخاصة انتقاله من الآباء إلى الأبناء والأحفاد خلال أجيال متعاقبة ، حيث توصلت تلك الدراسات إلى أن الاستعداد الإجرامي هو الذي ينتقل عن طريق الوراثة، فيظل كامناً في نفس حامله إلا أن يصادف الفرد ظروفا بيئية اجتماعية مهيئة، فيتفاعل عندئذ ذلك الاستعداد الإجرامي مع هذه الظروف فيدفع بصاحبه إلى ارتكاب الجريمة وعلى ذات الطريق حاول الطبيب البريطاني شارلز جورنج *Goring* في الدراسات التي نشرها في عام ١٩١٣ في مؤلفه المجرم الإنجليزي *The English Convict* إثبات أن المزاج أو الميل الإجرامي يورث(٢٦).

ويتضح من ذلك أن للاستعداد الإجرامي الذي ينتقل بالوراثة دور كبير في دفع الأشخاص، ومنهم المرأة نحو السلوك الإجرامي متى ما حصل على ظروف اجتماعية مهيئة، قد تكون هذه الظروف مشاكل أسرية أو مستوى معيشي متدني، صعوبات مادية، جهل، بطالة، عادات وتقاليد...الخ.

(٢) الجانب النفسي :

تتميز المرأة عن الرجل بتكوينها النفسي الخاص. فهي تحمل صفات معينة كالرقة والحنان والعاطفة والأمومة...الخ وإن كانت هذه الصفات وحدها لا تؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجرائم ، إلاَّ أن تميز المرأة بها قد يؤدي إلى سرعة استجابتها وتأثرها بالمؤثرات المختلفة المحيطة بها، بحيث يؤثر ذلك على شدة انفعالاتها وعواطفها، مما يؤدي بدوره إلى فقدان توازنها النفسي والعصبي والذي قد يدفعها إلى ارتكاب الجريمة.

إن النساء اللواتي يواجهن مشاكل مع نظام العدالة الجنائية ارتكبن أساسا جرائم بسيطة وغير عنيفة وهن ينحدرن من الفئات الفقيرة والمهمشة من المجتمع ويبدو أنهن تعرضن في نشأتهن للاعتداءات البدنية والنفسية ويعانين من مشاكل الصحة النفسية والإدمان على العقاقير المهدئة والمخدرات. فهذه المشاكل هي التي يجب دراستها ويمكن التوصل إلى حلول من دون اللجوء إلى أحكام مقيدة للحرية.فالمرأة أكثر عاطفية من الرجل، ولذا فإن وقوعها في عاطفة الحب الشديد قد يؤدي بها إلى الشعور بالغيرة الجارفة، والتي بدورها قد تؤدي بها تحت ظروف معينة إلى الانتقام عن طريق ارتكاب الجريمة. كما أن عاطفتها الشديدة قد تجعلها تحمل الكراهية الزائدة لشخص ما أثر فيها أو أساء إليها، وبالتالي قد يدفعها ذلك إلى إيذاء ذلك الشخص بارتكابها أخطر الأفعال الإجرامية مثل القتل والإيذاء البدني الجسيـــــــــم (٢٧)، لكن تميُّز المرأة بعاطفة الأمومة قد يجعلها تخاف على كيان أسرتها وأطفالها بشكل غير طبيعي، وبالتالي قد تندفع نتيجة لذلك للدفاع

عن أسرتها وأطفالها ضد أي محاولة للاعتداء عليهم، عن طريق ارتكاب الأفعال الإجرامية كالسب والقذف والضرب والجرح... الخ.

(٣) العمر :

ونقصد به المرحلة العمرية التي تمر بها المرأة المرتكبة للجريمة، سواءً كانت مرحلة الطفولة أو المراهقة أو الشباب أو مرحلة النضوج، فالسن عامل مساعد في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، حيث يؤثر على حجم ونوعية جرائمها، ويتضح ذلك من حيث أن لكل مرحلة عمرية تمر بها المرأة لها خصائصها ومميزاتها، سواءً تعلق الأمر بتكوينها العضوي (البدني) والنفسي والعقلي أو اتصل بالبيئة الاجتماعية المحيطة بها.

إن هذه الدراسة تبيِّن أن أكثر الجرائم المسجلة، ترتكب في مرحلة المراهقة والشباب المتقدم (١٥- ٦٣ سنة) ، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به المرأة العراقية في هذه المرحلة العمرية من صفات وخصائص بدنية ونفسية معينة، وذلك من حيث ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها ، وزيادة غريزتها الجنسية وفقدان الرعاية والاهتمام بسبب فقدان احد الوالدين ، مما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، فهذه الظروف قد توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا ومن ثم البغاء والدعارة، وخاصةً في ظل عدم نضوجها النفسي والعقلي، كما أن عدم مبالاتها وحب المغامرة فيها وتقلب مزاجها وعدوانيتها بسبب الاحداث التي مر بها المنطقة وقلة خبرتها في الحياة في هذه المرحلة العمرية، إضافة إلى سوء ظروفها المعيشية قد تدفعها في حالات عديدة إلى ارتكاب جرائم النساء الخطأ، والإيذاء الجسماني، والسرقة .

أما المراحل العمرية الأخرى كمرحلة النضوج والشيخوخة التي تمر بها المرأة العراقية فتقل فيها الجرائم مقارنة بمرحلة المراهقة والشباب، إلا أنه يلاحظ أن جرائم النساء تزداد في مرحلة النضوج (٣٦ سنة وأكثر)، وهذا يعود غالباً إلى محاولة الدفاع عن النفس نتيجة المشاكل الأسرية التي تعانيها المرأة وما يمارس من عنف ضدها، وخاصةً المتزوجة ، إضافة إلى النزاع داخل الأسرة حول الإرث (خاصة الأراضي الزراعية)، وما يترتب عنه من ظلم يقع عليها، بحيث تلجأ المرأة، وخاصة في الأرياف إلى السلاح ومن ثم ارتكاب جرائم النساء أو الشروع فيها .

ب – العوامل الخارجية لإجرام المرأة :

نقصد بالعوامل الخارجية لإجرام المرأة مجموعة الظروف أو الوقائع التي لا تتصل بشخص المرأة، أي بتكوينها العضوي أو النفسي وإنما ترجع إلى الوسط الذي تعيش فيه أو البيئة التي تحيط بها. بحيث تدفعها إلى ارتكاب الجريمة. وهذه العوامل مختلفة ومتنوعة منها العوامل الجغرافية

الطبيعية كتأثير المناخ والبشرية منها العوامل الاجتماعية كالبيئة الأسرية وبيئة الأصدقاء...الخ، والاقتصادية وأهمها الفقر والبطالة، إضافة إلى العوامل الثقافية كمستوى التعليم (الأمية)، وتأثير وسائل الأعلام، والعادات والتقاليد.

وبما إن هذه العوامل متعددة ومختلفة، إلاَّ أننا سنستعرض أهمها، وذلك لتأثيرها الكبير على إجرام المرأة ، وأهم هذه العوامل ما يلي:

(١) الجانب الاجتماعي :

مجموعة من ظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها، والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه وهو العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين المرأة وبين غيرها من الناس في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها[٢٨].

إن المجتمع العربي عامة بما فيه مجتمعنا العراقي لديه تصور تقليدي فيما يتعلق بالمرأة بخصوص دورها ومكانتها وحقوقها والتعامل معها على أنها أدنى من الرجل وأقل حقوقاً منه، ويستند ذلك بالأساس إلى تراث كبير من العادات والتقاليد الاجتماعية الشعبية المبنية على أيديولوجيات قديمة مختلفة ، فالمرأة في هذا المجتمع تشكل نقطة ضعفه حيث يكون السبيل لإبقاء البنية الاجتماعية على حالها من خلال السيطرة على المرأة وضبطها ثم تهميشها اجتماعياً وسياسياً باستعمال القوانين العرفية الصارمة التي تتحكم في تصرفاتها و مشاعرها ومصيرها بالشكل الذي يتلاءم ومصالح السلطة الأبوية والهيمنة الذكورية واستمرارها.[٢٩]

ويؤكد المتغير المستقل الجانب الاجتماعي، الذي يحمل أفراد الطبقات الفقيرة على الخروج على القانون بالتماس الجريمة، بأن مثل هذه الطبقات قد تظل غالباً في حدود القانون، لعدم تهيؤ الفرص لخروج أفرادها على القانون وأن الجريمة تنشأ عن ظروف مهيئة لجو ارتكابها، وقد لا تتهيأ مثل هذه الظروف لكل الأفراد بصورة واحدة [٣٠]

(٢) الجانب الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي عنصرا أساسيا له أثاره في النظم الاجتماعية، وقد أجريت دراسات عديدة لمناقشة العلاقة بين العامل الاقتصادي والجريمة، وللعوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في الدفع نحو ارتكاب الجريمة وبأي شكل من الأشكال، وأهم هذه العوامل التي لها أثر واضح في دفع المرأة نحو السلوك الإجرامي عامل الفقر وعامل البطالة[٣١].

كما ويتحدد واقع المرأة والنظرة إليها باعتبارها عضواً غير منتج في مجتمعاتنا من خلال نوعها الاجتماعي بغض النظر عن الدور التي تقوم فيه وقدرتها على العطاء، وأن هذه المشكلة حقيقة ليست مشكلة المرأة فحسب إنما هي مشكلة مجتمع تلعب فيه الاعتبارات و الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية دوراً هاماً، وبالتالي تتأسس مكانة المرأة لتكون انعكاساً واضحاً لواجباتها وأدوارها التي يحددها

المجتمع في إطار علاقاته و تشريعاته التي تحدد مسبقاً في سياق بناء المجتمع وقوانينه لتبدو صورة المرأة على هامش التشكيل الاجتماعي مقتصرة عليها بوصفها أنثى(٣٢) .

(٣) الجانب الثقافي:

مجموعة القيم والمبادئ والعقائد والتقاليد والعادات والمعارف السائدة في المجتمع، والتي يمتلكها الفرد أو يتأثر بها. وبالرغم من إيجابيات العوامل الثقافية كالدين والتعليم ووسائل الإعلام والعادات والتقاليد ، كونها وسيلة فعالة ضد الإجرام ، حيث تعمل على تهذيب الغرائز وضبطها وتزيد من حسن التعامل بين الناس وتساعد على إرشادهم بالأنظمة والقوانين، إلاَّ أن لها تأثير سيئ في حالات معينة، بحيث تدفع بعض الأشخاص ومنهم المرأة إلى ارتكاب الجريمة(٣٣). وأهم هذه العوامل ما يلي:

١. ضعف الوازع الديني :

يؤسس ضعف الوازع الديني للمرأة الفشل لها، لأن الدين يورث الانسان حلاوة الحياة من الإيمان الذي يؤدي إلى تقوية روابط الألفة والمحبة بينهما، قال صلى الله عليه واله وسلم : "ثَلاثٌ مَن كُنَّ فيه وَجد حلاوة الإيمان: أنْ يَكُونَ الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهُما، وأن يُحِبَّ المرءَ لا يُحِبُّهُ إلا لله، وأن يَكرَهَ أن يَعودَ في الكُفْرِ كما يَكْرَهُ أن يُقذَفَ في النَّار"(٣٤)، أن الدين عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتستمد قوتها من مصدر غيبي هو الله سبحانه وتعالى. وعليه فإن ضعف الوازع الديني عند المرأة يعني غياب أو ضعف قيَمِها الدينية والأخلاقية ومبادئها السامية. فتمَسُّك المرأة بتعاليم دينها يعتبر مانعاً حصيناً يبعدها عن ارتكاب الجريمة، حيث أن الدين يمثل جزءً من المقاومة النفسية التي تعترض الدوافع الإجرامية لدى الشخص فتحد من تأثيرها (٣٥).

٢.التعليم :

يسهم التعليم في بناء شخصية المرأة وفي توجيه سلوكها في المجتمع على النحو المطلوب، فالتعليم يهذب المرأة ويغرس في نفسها حب النظام والطاعة وتقدير الأمور وقيمة الحياة الاجتماعية. وهذه العوامل تساعد كثيراً المرأة على الابتعاد عن طريق الجريمة وحل مشاكلها المختلفة بوسائل عقلانية وبطرق مشروعة، فينبغي أن يكون في مناهجنا الدراسية تبصر بأمور الأسرة وأهداف الزواج في الإسلام وإظهار حياة الرسول صلى الله عليه واله وسلم، والسلف الصالح في معاملاتهم الأسرية(٣٦).

ولذلك سنحاول توضيح العلاقة بين المستوى التعليمي للمرأة (أمية، متعلمة) وبين سلوكها الإجرامي، وذلك على النحو التالي:

– الصلة بين أمية المرأة وإجرامها: تشير الإحصائيات الجنائية العالمية الى أن نسبة الأمية ترتفع بين النساء السجينات بشكل واضح، حيث أن عدد الأميات يفوق كثيراً عدد المتعلمات من السجينات حيث تبلغ نسبتهن ٦٣% من إجمالي المبحوثات وهذه الزيادة ربما ترجع إلى الأسباب الاتية:

- تكون المرأة الأمية قليلة المعرفة لا تدرك عواقب الأمور بالشكل المطلوب، مما يجعلها سهلة الانحراف والوقوع في الجريمة أو سريعة التأثر بالمؤثرات الخارجية والاستجابة لتحريض معين يمارس عليها، مما قد يدفع بها إلى ارتكاب الجريمة(٣٧).

- تكون المرأة الأمية قليلة بإمكانياتها وخبراتها ومواهبها قليلة، فتكون اقل حظاً في الحياة الاجتماعية، إذ قد لا تجد فرصاً للعمل والكسب الشريف والذي قد يعينها على إشباع حاجاتها الضرورية في الحياة، مما قد يدفعها ذلك إلى ارتكاب المخالفات التي ترتقي الى مستوى الجريمة في بعض الاحيان للحصول على المال.

إن المرأة المتعلمة ليست معصومة من ارتكاب الجريمة فقد يعينها تعليمها العالي أو التخصصي على ارتكاب أنواع معينة من الجرائم تحتاج إلى قدر من الحيلة والدهاء أو معرفة وخبرة معينة مثل جرائم النصب والغش واختلاس المال العام وجرائم التزوير والتزييف والرشوة. فهذه الجرائم إن ارتكبت من قبل النساء فإنها أما أن تقع من موظفة عامة متعلمة أو من امرأة عندها مستوى تعليمي وتخصص علمي معين، إلاَّ أنه يلاحظ ضآلة عدد هذه الجرائم، والمرتكبة من قبل النساء مقارنة بالجرائم الأخرى وفقاً للإحصائيات الجنائية الرسمية بالجرائم السالفة الذكر وإلى ارتفاع مستوى الوعي بمخاطر الجريمة عند النساء الموظفات، والمتعلمات.

٣.وسائل الأعلام

إن لوسائل الأعلام المختلفة تأثير معين على إجرام المرأة فهي تلقن الأفراد أو تنقل لهم عن طريق ما يقدم في وسائلها، وخاصةً المرئية من خلال الأفلام والتمثيليات التي تظهر الأساليب والحيل التي يلجأ إليها المجرمون في ارتكاب الجريمة والفرار بعد تنفيذها وكيفية تضليل العدالة. وهذا يشجع بعض النساء، وخاصة القاصرات منهن ومن لديهن ضعف عقلي أو استعداد إجرامي على تقليد المجرمين أو المجرمات وارتكاب الجرائم المختلفة. فوسائل الإعلام خاصة المرئية منها أصبحت تنتج الجريمة والعنف بمختلف أشكاله، لذلك أجري عدد هائل من الدراسات والبحوث لتقييم آثار البرامج التلفزيونية، وعني أكثر هذه البحوث بآثار التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي على المشاهدين وانعكاسات ذلك على التنشئة الاجتماعية وخاصة في المراحل الأولى من العمر، وتدور هذه الدراسات بصورة عامة على محورين أساسيين هما آثار التلفاز على مستوى الجريمة والعنف، وطبيعة التغطية الإخبارية، ولا شك أن تواتر العنف في برامج التلفاز المنتجة في الغرب قد أصبح مدعاة للقلق في جميع الأوساط الاجتماعية في العالم(٣٨) .

٤.العادات والتقاليد:

تدفع بعض العادات والتقاليد الاجتماعية المرأة إلى ارتكاب الجريمة، وهذا يبدو واضحاً من خلال جرائم معينة مثل الإجهاض وقتل المولود حديثاً، وذلك حفاظاً على العار والشرف وسمعة الأسرة أو العشيرة أو مثل تحريض المرأة لأحد أقربائها للأخذ بالثأر عن طريق القتل أو قيامها بذلك(٣٩)، بسبب الضغط

الاجتماعي والعائلي الذي يلعب دور مهم في ترسيخ قتل النساء باسم الشرف، فأفراد العائلة والمجتمع يأخذون لأنفسهم الحق في الحكم على سلوك الآخرين وخاصة سلوك الإناث وضمان أنهم يمتثلون لقواعد الشرف ولذلك فإن الأقرباء الذكور خاصة الآباء يخضعون لضغط هائل من أقرباء آخرين أكثر نفوذاً يجبرونهم على قتل الابنة أو الأخت لغسل العار وبالتالي يمثل الضغط الاجتماعي استراتيجية مزدوجة تستخدم لتبرير قتل النساء(٤٠).

كما يتضح ذلك أيضاً من الضغط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية التي تذهب بعيداً في مراقبة سلوك وتحرك المرأة مما يشعرها بدونيتها وعدم أهليتها ، وبالتالي اللجوء إلى طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها ارتكاب الجريمة .

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الخصائص والأسباب والعوامل التي أدت بالمبحوثات لارتكاب الجرائم، من خلال التعرف على الخصائص الشخصية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثات، والظروف التي أدت إلى ارتكابهن الجرائم .كما تحاول الدراسة إعطاء تفسيرات علمية بناء على ما تم جمعه من معلومات موضوعية، فضلا عن تصور المبحوثات لوضعهن وظروفهن.

الخصائص الشخصية لمجتمع العينة

ركزت هذه الدراسة على معرفة الخصائص الشخصية للمبحوثات من حيث العمر، الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والظروف الاقتصادية ومكان الإقامة ليتسنى لنا معرفة جميع الظروف التي تحيط بالمبحوثة، لنتمكن من قراءة الواقع بشكل دقيق، وبالتالي محاولة إعطاء تفسيرات علمية لهذا الواقع اعتمادا على تحليل البيانات كما يلي:

متغير العمر

ويتضح من الجدول (٩)أن الفئة العمرية من ١٥-٦٤ سنة فما فوق شكلت ما نسبته ١٠٠% من مجتمع الدراسة، وباعتقادنا ان اكتمال النضوج الجنسي والعاطفي في هذه الفترة، وتطور الوعي والإدراك عند الإناث يجعل عملية السيطرة عليهن ليس بالأمر اليسير، وبالتالي تكثر فرص الانخراط بالجرائم الأخلاقية.

الحالة الاجتماعية

ويتبين لنا من الجدول رقم(١٠) أن فئة العازبات شكلت نسبه ٥٥% من مجتمع الدراسة، وباعتقادنا أن حاجة الأنثى إلى شخص آخر يسد الفراغ العاطفي، والتغرير بها من قبل بعض الأشخاص والإيقاع بها بوعد الزواج ثم تركها، والحاجة للمال، وضعف المنافسة في سوق العمل لعدم وجود المؤهل لذلك وتحقيق المكاسب في ظل ظروف اقتصادية صعبة، كل ذلك يؤدي ببعض الإناث إلى الانخراط بالجرائم الأخلاقية؛ وهذا ما أكدته الدراسة الميدانيةاذ أن معظم هذه الفئة من النساء الغير متزوجات تردت الأوضاع الاقتصادية عندهن واغلبهن اتين من بيوت مفككة إلى جانب عدم توافر رقابة الأهل وانخفاض مستوى التعليم، والدراسة.

جدول (٩) المجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات) في محافظة المثنى بحسب التركيب العمري لسنة ٢٠١٤

الوحدات الإدارية	العمر		
	اقل من ١٥ سنة	١٥- ٦٤	اكثر من ٦٤
سماوة	٠	١١	٠
رميثة	٠	٥	٠
الخضر	٠	٤	٠
السلمان	٠	٠	٠
المحافظة	٠	%١٠٠	٠

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

جدول (١٠) المجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات) في محافظة المثنى بحسب الحالة الاجتماعية لسنة ٢٠١٤

الوحدات الإدارية	الحالة الاجتماعية			
	متزوجة	غيرمتزوجة	مطلقة	ارملة
سماوة	١	٦	٢	١
رميثة	٠	٣	١	١
الخضر	١	٢	١	١
السلمان	٠	٠	٠	٠
المحافظة	%١٠	%٥٥	%٢٠	%١٥

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

الحالة التعليمية

ويتبين لنا من الجدول رقم (١١) أن ٧٠ % من المبحوثات قد حصلن على مستوى تعليمي دون الثانوية العامة، وأن الأمية وضعف التعليم، وقلة فرص اختيار المبحوثة كزوجة أو عاملة في سوق العمل وسهولة التغرير بها يدفع ببعض الإناث إلى الوقوع في الجرائم الأخلاقية؛ وهذا ما أكدته

من أن معظم السجينات قد تعرضن لإهمال الوالدين ويحملن عادة نظرة دونية لأنفسهن، واكثر من نصفهن اقل من سن الثلاثين، ونحو ٥٤ % منهن تركن المدرسة قبل الالتحاق بالمرحلة الثانوية.

جدول (١١)

المجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات) في محافظة المثنى بحسب الحالة التعليمية لسنة ٢٠١٤

الوحدات الإدارية	الحالة التعليمية				
	غير متعلمة	ابتدائية	متوسطة	ثانوية	جامعية
سماوة	٠	٩	١	١	٠
رميثة	٠	٥			٠
الخضر	٠	٠	٠	٣	١
السلمان	٠	٠	٠	٠	٠
المحافظة	٠	%٧٠	%٥	%٢٠	%٥

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

وتشير البيانات وفقا للخصائص الاجتماعية لأسر المبحوثات في الجدول (١٢) إلى أن المستوى التعليمي لآباء وأمهات المبحوثات متدن؛ مما يدل على أن معظم المبحوثات ينتمين إلى أسر مستوى تعليم الوالدين فيها أقرب إلى الأمية؛ مما ينعكس على تربية الاطفال.

جدول (١٢) جرائم النساء في محافظة المثنى بحسب الحالة التعليمية للوالدين

الوحدات الإدارية	الحالة التعليمية للاب					الحالة التعليمية للام				
	غ/متعلم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	غ/متعلم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
سماوة	١١	٠	٠	٠	٠	١١	٠	٠	٠	٠
رميثة	٥	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠
الخضر	٤	٠	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠
السلمان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المحافظة	%١٠٠	٠	٠	٠	٠	%١٠٠	٠	٠	٠	٠

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

مستوى الدخل

يتضح لنا من الجدول رقم (١٣) أن ٨٠ % من المبحوثات قد توزعن على متوسط دخل شهري اقل من (٤٠٠ الف دينار عراقي)، وهي النسبة الأعلى من بين المبحوثات، كما أن ٢٠% من أسر المبحوثات قد توزعت على (٤٠٠ الف–مليون دينار عراقي) ، وهذا يعطينا مؤشرا إلى أن المبحوثات وأسرهن يعانين من وضع اقتصادي متردي دفع بعضهن للجوء إلى أساليب غير شرعية لتوفير لقمة العيش.

جدول (١٣)

المجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات) في محافظة المثنى بحسب متوسط الدخل لسنة ٢٠١٤

الوحدات الإدارية	متوسط الدخل			
	اقل من ٤٠٠ الف دينار	٤٠٠ الف–مليون دينار	(١–٢)مليون	اكثر من ٢مليون
سماوة	٩	٢	٠	٠
رميثة	٤	١	٠	٠
الخضر	٣	١	٠	٠
السلمان	٠	٠	٠	٠
المحافظة	٨٠%	٢٠%	٠	٠

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

مكان الاقامة

يتبين لنا من الجدول(١٤) أن (١٠٠%) من مجتمع الدراسة من سكان المدن وهي النسبة الأعلى في مجتمع الدراسة، وأن سهولة ضياع الهوية الفردية في المدن، ووجود طبقات متفاوتة ووجود عدد كبير من السكان والعمال أدى إلى وجود ظاهرة الأحياء الفقيرة المزدحمة؛ مما يسهل عملية التقاء الجنسين وزيادة أعباء الحياة في المدن؛ مما يفرض عبئا اقتصاديا كبيرا على الإناث وخاصة المطلقات والأرامل،كل هذه العوامل من شأنها أن تؤدي بالإناث إلى الوقوع في الجرائم .

جدول (١٤)

المجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات) في محافظة المثنى بحسب البيئة لسنة ٢٠١٤

الوحدات الإدارية	الإقامة	
	حضر	ريف
سماوة	١١	٠
رميثة	٥	٠
الخضر	٤	٠
السلمان	٠	٠
المحافظة	%١٠٠	٠

المصدر: الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

الأسباب والعوامل الرئيسية لارتكاب الجريمة

الأسباب الاسرية (تفكك العلاقات الاسرية)

يتبين لنا من الجدول (١٥) ان سبب كثرة عدد أفراد الأسرة مع زيادة متطلباتهم و انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة وجود خلافات أسرية مستمرة فقدان الرعاية والاهتمام بين أفراد الأسرة كانت الأسباب الاسرية الرئيسية في ارتكاب الجرائم لدى المبحوثات ، وان ذلك يعود الى شعور المبحوثة بالغبن وكثرة الأعباء العائلية وعدم الاهتمام والتي ادى بها الى عقوبة السجن، ومقارنة نفسها مع مثيلاتها من اقربائها ومعارفها اللواتي يتمتعن بالحرية والطمأنينة في أسر آمنة، إلى جانب المصير الذي ينتظرها بعد خروجها من مركز الإصلاح والتأهيل من نظرة المجتمع لها وقلة فرصتها في الارتباط بزواج شريف يؤمن لها متطلبات الحياة ويشعرها بالدفء والأمان.

أسباب دينية

ان للجانب الديني الأثر الفعال في تدعيم الامن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها ، ودور الدين يفوق دور أي مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال ، ويتبين لنا من الجدول (١٦) ان سبب ضعف الوازع الديني و افتقاد القدوة الدينية في المحيط العائلي كانت اهم الأسباب الدينية التي دفعت النساء الى ارتكاب جرائمهن.

جدول (١٥)

الأسباب الاسرية الرئيسية للمجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات) في محافظة المثنى لعام ٢٠١٤

ت	الأسباب الاسرية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
١.	كثرة عدد أفراد الأسرة مع زيادة متطلباتهم	%٧٥	%٢٥	%٢٥	٠
٢.	انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة	%٧٥	%٢٥	٠	%٢٥
٣.	وجود خلافات أسرية مستمرة	%٥٠	%٢٥	٠	٠.٢٥
٤.	فقدان الرعاية والاهتمام بين أفراد الأسرة	%٥٠	%٢٥	٠	٠.٢٥
٥.	استغلال الزوج لأموال زوجته دون رضاها	%٥٥	٠	٠	٠.٤٥

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

جدول (١٦)

الأسباب الدينية الرئيسية للمجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات) في محافظة المثنى لعام ٢٠١٤

ت	الأسباب الدينية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
١.	ضعف الوازع الديني	%٩٠	٠	٠	٠
٢.	افتقاد القدوة الدينية في المحيط العائلي	%٨٥	٠	٠	٠
٣.	السلوكيات غير الشرعية من الزوج	%١٥	٠	٠	٠

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

أسباب إعلامية

يعد الإعلام محوراً من محاور الثقافة بين الأفراد، ويلعب حالياً بعد التطور في وسائل الاتصال دوراً كبيراً في حياة الناس، والثقافة بصفة عامة تعني الإلمام بمختلف المعارف، ووسائلها كثيرة، فوسائل الإعلام خاصة المرئية منها أصبحت تنتج الجريمة والعنف بمختلف أشكاله وخاصة القنوات الفضائية الكثيرة والمشبوهة وهذا الأمر زاد كثيراً من صعوبة مراقبة البرامج التي يستقبلها أفراد المجتمع.. ويمكن عن طريق الرقابة المحلية للتلفزيون المحلي، لكن يستحيل ذلك بالنسبة لمئات من القنوات الفضائية الأجنبية والعربية، بما تتضمنه من برامج قد تكون مخلة طبقاً لقيم وتقاليد مجتمع معين. ولذلك يمكن القول إن التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي يمثلان في الوقت الحاضر العنصر الرئيسي للإعلام داخل المجتمع، وإن أسيء توجيههما فيترتب على ذلك أضرار بالغة على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. ويمكن أن تشير في ذلك إلى بعض الأمور الخطيرة التي ينتجها التلفزيون، وتؤثر بلاشك في السلوك العام داخل المجتمع ، ويوضح لنا الجدول (١٧) ان سبب كثرة القنوات الفضائية والمواقع المحرضة للعنف وسوء استخدام الجوالات و سهولة توفر الأفلام الإباحية وكثرة القنوات الفضائية والمواقع المحرضة للعنف كانت اهم الأسباب الاعلامية التي دفعت النساء الى ارتكاب جرائمهن.

جدول (١٧)

الأسباب الاعلامية الرئيسية للمجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات)في محافظة المثنى لعام ٢٠١٤

ت	الأسباب الاعلامية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
١.	ضعف برامج الإرشاد والتثقيف الأسري	%٩٠	%١٠	٠	٠
٢.	سوء استخدام الجوالات	%٦٠	%٣٠	٠	%١٠
٣.	سهولة توفر الأفلام الإباحية	%٤٠	%٣٥	٠	%٢٥
٤.	كثرة القنوات الفضائية والمواقع المحرضة للعنف	%٥٥	%٥	%٥	%٣٥

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

الاسباب النفسية

لعل موضوع جرائم النساء والتفسير النفسي لها من المسائل التي يتوقف امامها الكثير منا في محاولة لفهم حقيقة ما يحدث والدوافع والأسباب التي تجعل شخصاً ما يرتكب سلوك اجرامي

وترتكب البعض من النساء وهن من غير معتادى الاجرام نتيجة لتعرضهم لظروف قاسية مثل الإحساس بالفشل في الحياة ، أو ضعف الثقة في النفس ، او الانفعال المستمر او الشعور بالاضطهاد والظلم ، كلها كانت الأسباب النفسية المهمة التي عانت منها النساء المرتكبات للجريمة. الجدول(١٨)

جدول (١٨)

الأسباب النفسية الرئيسية للمجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات)في محافظة المثنى لعام ٢٠١٤

ت	الأسباب النفسية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
١.	الإحساس بالفشل في الحياة	%٧٥	%١٥	٠	%١٠
٢.	ضعف الثقة في النفس	%٧٥	%١٥	%٥	%٥
٣.	الانفعال المستمر	%٦٠	%١٥	%١٠	%١٥
٤.	الشعور بالاضطهاد والظلم	%٤٠	%٤٠	%١٠	%١٠

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

الأسباب الفكرية

إن السياسة والإستراتيجية المعتمدة من طرف أعداء الدين والانسانية هي: إقناع المرأة بعدم التميز الجنسي عن الرجل وبالمساواة معه في كل شيء، بما في ذلك الانحراف الأخلاقي والفكري، كما علموها أن تعتبر نفسها مجرد كائن حي، عليه أن يصارع ويأخذ بكل أسباب البقاء؛ لأن الحياة مادة وصراع والبقاء للأقوى (داروين)، فكانت النتيجة كما أرادها أعداء الإسلام والحاقدون عليه من علمانيين وحلفائهم الغربيين، إذ تدنت الأخلاق والآداب العامة وفسدت العقول وانتهكت الأعراض وتصدع بناء الأسرة، فانخرطت المرأة في الجرائم على اختلافها وبكل أنواعها.

ويوضح لنا الجدول (١٩) ان الجمود والتخلف الفكري في الأسرة والانبهار بالثقافات الدخيلة والحضارات الأخرى وانتشار الأمية والتسلط والتعصب في المجتمع كانت اهم الأسباب الفكرية التي دفعت النساء الى ارتكاب جرائمهن.

جدول (١٩)

الأسباب الفكرية الرئيسية للمجرمات المسجلات (مجتمع المبحوثات) في محافظة المثنى لعام ٢٠١٤

ت	الأسباب الفكرية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
١.	الجمود والتخلف الفكري في الأسرة	%٧٥	%١٥	٠	%١٠
٢.	الانبهار بالثقافات الدخيلة والحضارات الأخرى	%٧٥	%١٥	%٥	%٥
٣.	انتشار الأمية في المجتمع	%٦٠	%١٥	%١٠	%١٥
٤.	زيادة التعصب والتسلط في المجتمع	%٤٠	%٤٠	%١٠	%١٠

المصدر : الدراسة الميدانية لعام ٢٠١٤

الاستنتاجات

١- إن الاتجاه العام لجرائم النساء في محافظة المثنى يسير نحو الارتفاع التدريجي ، حيث انخفض معدل جرائم النساء من (٨٥) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) ألف نسمة من السكان في سنة (٢٠٠٤) إلى (٣٢.٣) جريمة لكل (١٠٠,٠٠٠) ألف نسمة من السكان في سنة (٢٠١٣).

٢-أظهرت الدراسة أن جرائم النساء في منطقة الدراسة تتباين مكانياً من وحدة إدارية إلى أخرى، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل جرائم النساء. في قضاء السماوة خلال مدة الدراسة (٥٠%) جريمة، نجد هذا المعدل شمل باقي الوحدات الإدارية للمحافظة.

٣-أن جريمة النساء في محافظة المثنى تعد حضرية أكثر مما هي ريفية، إذ بلغت نسبة جرائم النساء المرتكبة في المدينة (٦٥%) من أجمالي جرائم النساء.

٤- تبين أن الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) سنة هي أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجرائم النساء بنسبة بلغت (١٠٠%) من أجمالي جرائم النساء في المحافظة.

٥- وتبين أن غير المتزوجات أكثر ارتكاباً للجرائم بنسبة بلغت (٥٥%) من إجمالي جرائم النساء ، وهذا يتفق مع معظم الدراسات التي أشارت إلى أن أغلب الجرائم ترتكب من قبل العزاب ، والسبب في ذلك أن معظم جرائم النساء في محافظة المثنى يكون الدافع في ارتكابها هو الشعور بالنقص.

٦-كما بينت الدراسة وجود علاقة بين الجريمة والتعليم ، حيث بلغت نسبة المجرمات اللائي لا يزيد تحصيلهم الدراسي على المتوسط (٨٠%) من إجمالي مرتكبات الجرائم .

٧- واخيراً اتضح من الدراسة أن (٨٠%) من مرتكبات الجرائم يقل مستوى دخل أسرهم عن (٤٠٠) إلف دينار عراقي شهرياً .

التوصيات

إن شريحة الأحداث تمثل قطاعا عريضا من الهرم السكان لمحافظة المثنى لذا لابد أن ينظر اليها كشريحة وركيزة أساسية تعلق عليها الآمال العريضة في نهضة المحافظة ومن ذلك نوصي:

١- التوجيه بدعم الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الجريمة والوقاية منها لاسيما ما يتعلق بالإمكانات المادية والبشرية لتمكين تلك الأجهزة من تحقيق الأهداف المناطة بها ، نظراً لما تشهده المحافظة من تقدم وتطور مستمر على مستوى هذه الأجهزة الأمنية من حيث العدة والعدد ، مع تكثيف تواجد رجال الأمن في الوحدات الإدارية التي أشرت كمناطق لتوطن الجرائم بشكل عام .

٢- إنشاء مركز أبحاث لمكافحة الجريمة تابع لمديرية الشرطة يكون مسؤول عن أنشاء قاعدة بيانات تجمع من خلالها كافة البيانات المطلوبة في العمل البحثي وتنظيمها بطريقة علمية ليسهل على الباحثين عملية تحليلها والاستفادة منها في دراسة الجريمة والوقوف على أسبابها والدوافع الكامنة ورائها ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

٣- العمل على رفع الوعي الثقافي وتطبيق إلزامية التعليم الذي يمنع أرباب الأسر من حرمان أبنائهم من الالتحاق بالمدارس، لما للتعليم من دور فاعل في الحد من الجريمة والانحراف.

٤- التوسع في الدراسات المتعلقة بظاهرة الجريمة وتوفير البيانات والإحصاءات اللازمة لقيام تلك الدراسات ، كما توصي الدراسة بتسهيل عمل الباحثين لدخول السجون الإصلاحية ومقابلة المسؤولين عنها بغية الحصول على المعلومات الضرورية .

٥- توفير فرص عمل حقيقية لكل قادر على العمل وراغب فيه ، للحد من مشكلة البطالة ، حيث اتضح ومن خلال الدراسة أن البطالة من الأمور التي توفر الأرضية الملائمة لارتكاب الجريمة ، لأنها تترك الفرد ضحية للعوز والفاقة والعزلة الاجتماعية ، وبذلك تقل مقاومته للضغط الذي فرضته البطالة عليه مما قد يوقعه في أحضان الجريمة .

٦- فتح دورات للتعليم المهني داخل السجون الإصلاحية لتعليم السجينات مهناً تساعدهن في حياتهم لتكون مصدر رزق لهن بعد الخروج من السجن فضلا عن توفير نسبة من الدرجات الوظيفية لهذه الشريحة ، نظراً لان نتائج هذه الدراسة بينت أن نسبة كبيرة من مرتكبات جرائم السرقة من العاطلات عن العمل .

٧- يجب أن تأخذ وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بدورها في تثقيف المواطنين وتوعيتهم لمخاطر الجريمة وانعكاساتها ، ويمكن أن تأخذ المؤسسات المجتمعية دورها في تلك

التوعية ، كما يمكن التوسع بعقد الندوات والمؤتمرات الخاصة لمعالجة الظاهرة من أجل أن ينعم الجميع بجو من الأمن والأمان يطمئن فيه الإنسان على حياته وممتلكاته.

ملحق(١)

أختي الفاضـــــلة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

يقوم فريق البحث بدراسة علمية تهدف إلى الوقوف على جرائم النساء وأسبابها ، ورصد آثارها ، ثم اقتراح استراتيجية لعلاجها في محافظة المثنى ، ويسرنا اختياركم للإجابة على فقرات الاستبانة وذلك بوضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تناسبكم .هذا مع العلم بأن كل المعلومات الواردة في الاستبانة ستعامل بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، وجزاكم الله خير الجزاء

الباحث

بيـــــــــانات أولـــــــــيـــــــــة
١-الجنسية : ❑ عراقي ❑ أجنبي
٢- العمر : ❑أقل من ١٥ عاماً ❑ من ١٥ – ٦٣ عاماً ❑ أكثر من ٦٣ عامـــــــاً
٣-القضاء: ❑ السماوة ❑ الرميثة ❑ الخضر ❑ السلمان
٤-الاقامة : ❑ الحضر ❑ الريف
٥-المستوي التعليمي : ❑ابتدائي ❑ متوسط ❑ ثانوي ❑ جامعي ❑ دراسات عليا
٦-حجم الأسرة : ❑ أقل من ٦ أفراد ❑ من (٦ – ١٠) أفراد ❑ أكثر من ١٠ أفراد
٧-الحالة التعليمية للأسرة : الأب : ❑ غير متعلم ❑ ابتدائي ❑ متوسط ❑ ثانوي ❑ جامعي الأم : ❑ غير متعلمة ❑ ابتدائي ❑ متوسط ❑ ثانوي ❑ جامعي
٨-متوسط الدخل الشهري : ❑ أقل من ٤٠٠ الف دينار❑(٤٠٠الف-مليون)دينار ❑ (مليون-٢مليون)دينار ❑(أكثر من٢مليون)دينار

٩-نوع السكن : ❑ فيلا ❑ منزل شعبي ❑ شقة ❑ غير ذلك
١٠-ملكية السكن : ❑ملك ❑ إيجار ❑خيري (وقف)
١١-المعيشة : ❑ مع العائلة ❑ مع الأصدقاء ❑ مع الأقارب ❑ بمفردي
١٢-الحالة الاجتماعية : ❑ متزوجة ❑ غير متزوجة ❑ مطلقة ❑ أرملة
١٣-المادة القانونية :

م	اسبـــــــــــــاب	درجة الموافقة			
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
أولاً: أسباب شخصية					
١	تدني الوعي بالثقافة الأسرية				
٢	الطمع المادي				
٣	الخبرات السيئة المؤلمة في مرحلة الطفولة				
٤	التفكير الدائم في الجنس الآخر				
٥	الغيرة المرضية المدمرة				
٦	ضعف الشعور بالأمان والاستقرار				
٧	المرض البدني المزمن				
٨	الرغبة في السيطرة والتحكم				
٩	التعود على الإشباع الجنسي الذاتي قبل الزواج				
ثانياً : أسباب أسرية					
١	وجود خلافات أسرية مستمرة				
٢	فقدان الرعاية والاهتمام بين أفراد الأسرة				
٣	السكن مع أهل الزوج / الزوجة				
٤	كثرة عدد أفراد الأسرة مع زيادة متطلباتهم				

م	اسبـــــــــــــاب	درجة الموافقة			
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
٥	المشكلات المستمرة مع أهل الزوج / الزوجة				
٦	انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة				
٧	العنف في التعامل مع أفراد الأسرة				
٨	الشكوك والاتهامات المتبادلة بين الزوجين				
٩	تعدد الزوجات				
١٠	تورط أحد الزوجين في العلاقات الغير شرعية				
١١	وجود غرباء بالمنزل				
١٢	كثرة سفر الزوج إلى خارج المدينة لأغراض سيئة				
١٣	سهر الزوج المستمر في مشاهدة الأفلام الإباحية				
١٤	تهاون الزوج في إشباع الرغبات الجنسية للآخر				
١٥	استغلال الزوج لراتب زوجته دون رضاها				
ثالثاً: أسباب تعليمية					
١	انخفاض المستوي التعليمي للزوجة عن الزوج				
٢	انشغال الزوج بالتعليم واستكمال الدراسة				
٣	نقص البرامج التعليمية الموجهة لبناء الأسرة وتقويتها				
رابعاً: أسباب دينية					
١	ضعف الوازع الديني				
٢	السلوكيات غير الشرعية من الزوج				
٣	افتقاد القدوة الدينية في المحيط العائلي				
خامساً: أسباب إعلامية					
١	كثرة القنوات الفضائية والمواقع ا المحرضة للعنف				
٢	سهولة توفر الأفلام الإباحية				
٣	سوء استخدام الجوالات				

م	اسبـــــــــــــاب	درجة الموافقة			
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
٤	الإفراط في التلفزيون عن عمليات العنف وتجسيدها بدقة				
٥	ضعف برامج الإرشاد والتثقيف الأسري				
	سادساً: الآثار النفسية				
١	الانفعال المستمر				
٢	ظهور بعض الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب والانطوائية				
٣	النفور من الجنس الآخر				
٤	الإحساس بالفشل في الحياة				
٥	ضعف الثقة في النفس				
٦	الشعور بالاضطهاد والظلم				
٧	تناول المخدرات				
٨	عدم تكيف الزوجة مع زوجها والعكس				
٩	كراهية الزوجة لأفراد اسرتها				
	سابعاً: الآثار الأخلاقية				
١	افتقاد أسلوب التحاور الراقي بين الزوجين				
٢	تبادل الشتائم والاتهامات				
٣	توتر العلاقة وزيادة الصراع بين الزوجين				
٤	فقدان الثقة في الآخرين				
٥	تعالي الأولاد على الام او الزوجة إرضاءً للطرف الاخر				
٦	زيادة حالات الكذب والتطاول والتحايل في الأسرة				
٧	عقوق الوالدين				

م	اسبـــــــــــــاب	درجة الموافقة			
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	لا أوافق
	ثامناً: الآثار الاجتماعية				
١	ضعف الترابط الاجتماعي				
٢	الطلاق				
٣	زيادة المشكلات والفرقة بين العائلات				
٤	انتشار جريمة الزنا في المجتمع				
٥	فقدان الأقارب والأصدقاء والاحبة				
٦	عدم تكيف الفرد مع المجتمع				
٧	ضعف انتماء الفرد لأسرته ومن ثم لمجتمعه				
٨	تفضيل الشباب للعلاقات الجنسية المؤقتة على الزواج				
٩	تراكم الديون				
١٠	التخلص من جحيم المنزل				
١١	قطيعة الرحم وافتقاد البر بين أفراد الأسرة				
	ثامناً: الآثار الفكرية				
١	الجمود والتخلف الفكري في الأسرة				
٢	الانبهار بالثقافات الدخيلة والحضارات الأخرى				
٣	انتشار التطرف الفكري في المجتمع				
٤	زيادة التيارات الفكرية المتشددة في الأسرة العراقية				
٥	زيادة التعصب والتسلط في المجتمع				
٦	انتشار الأمية في المجتمع				

قائمة المصادر

- القرآن الكريم

١. ابراهيم عبد الرحمن الطخيس ، دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، دار العلوم ، الرياض ، ١٩٩٤ .

٢. ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدّمة ابن خلدون، تحقيق :علي عبد الواحد وافي،ج١، القاهرة ،١٩٦٦.

٣. ابن منظور ،أبي الفضل جمال الدين محمد، "لسان العرب"، ١٢ / ٩١ ، دار صادر للطباعة والنشر ،بيروت.
٤. احمد، ماهر عليان ، الطلاق أسبابه وآثاره وطرق الوقاية منه ، رسالة ماجستير (غ.م) ، جامعة السودان ، ٢٠٠٧ .
٥. ألبياتي، فراس عباس، وفيات الأطفال دراسة ميدانية اجتماعية في محافظة نينوى للمدة من(١٩٩٠-١٩٩٩)م، رسالة ماجستير(منشورة)،كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م.
٦. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، تر: فايز الصباغ، ط ٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٧. البخاري ، صحيح البخاري، ج ١، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان .
٨. جابر، سامية محمد ، الانحرافات الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٩. الجنابي، صالح حميد ، جغرافية الحضر-اسس وتطبيقات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل .
١٠. حسن، عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي، ط٣ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
١١. حسنى، محمود نجيب ، علم الاجرام والعقاب ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٨.
١٢. حومر، سمية ، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث ، رسالة ماجستير (غ.م)، جامعة قسنطينة، الجزائر.
١٣. الدوري، عدنان ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أصول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت.
١٤. زعزوع، ليلى بنت صالح محمد ، مقدمة في الجغرافية الاجتماعية ، ط٢، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧.
١٥. الساعاتي، سامية حسن ، الجريمة والمجتمع ، بحوث في علم الاجتماع الجنائي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط١ ، ١٩٨٢ .
١٦. شلهوب، نادرة ، قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، الطبعة الأولى، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠١.
١٧. الشناق، نازك محمود ، اثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على أنماط الجرائم في جويدة-الأردن ، (أطروحة دكنوراه)، جامعة مؤته، ٢٠٠٩.
١٨. عبده، جنان، جريمة شرف العائلة في مجتمع عرب ١٩٤٨ في فلسطين، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٩.
١٩. العبيدي، محمد أحمد شهاب ذياب ، تحليل جغرافي لظاهرة الجريمة في مدينة الرمادي ، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، ٢٠١١.
٢٠. العثمان، باسم عبد العزيز عمر ، وحسين عليوي ناصر ، الجغرافية الاجتماعية أسس ومبادئ وتطبيقات ، دار دجلة للنشر ، الأردن ، ٢٠١٤ .
٢١. عمر، مضر خليل ، الإبعاد المكانية للجريمة ، مركز البحوث والدراسات-بغداد ، ٢٠٠١

٢٢.الماوردي، علي بن محمد حبيب البصري ، الأحكام السلطانية، ص ٢٨٥ الطبعة الأولى ، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٣.مزوز، بركو، جرائم المرأة في المجتمع الجزائري، مجلة شبكة العلوم النفسية والعربية، العدد٢٠، ٢٠٠٨.
٢٤.المشهداني، فهيمة كريم رزيج ، التصنيع والجريمة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٩.
٢٥.المهيرات، بركات النمر ، جغرافية الجريمة،علم الإجرام الكارتوجرافي ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٠ .
٢٦.نامق، مصطفى ، الوراثة والانسان ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، ١٩٨٦ .
٢٧.نشوان، حسين ، المرأة في المثل العربي في الأردن وفلسطين، مكتبة الاسرة، الأردن، ٢٠١٢.
٢٨.الوليعي، عبد الله بن ناصر ، السرقة في مدينة الرياض ، دراسة تحليلية ميدانية في جغرافية الجريمة ، ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٣ .
٢٩.الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ،حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم ، البرازيل ، نيسان ٢٠١٠ .
٣٠.المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي(PRI) ، تقرير الإصلاح الجنائي(٣) ،هولندا،٢٠٠٨.
٣١.منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، جرائم قتل النساء في فلشطين في الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ، ٢٠٠٧.
٣٢.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ (عدد خاص في الذكرى العشرين) ، جدول ١٠ ، ص٢٠٨ ، نقلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
٣٣.المركز الدولي لدراسات السجون، تقرير عن السجون في العالم، www.kcl ac.uk/depsta/rel/icps/worldbrief/world_brief_background.html
34. Ch. Goring، The English Convict، His Majesty's Stationery Office، London، 1913.
٣٥.ويكيبديا ، الموسوعة الحرة. ar. Wikipedia.org / wiki

الهوامش:

١- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧١ ، ص١٧٢ .
٢- ابن منظور (أبي الفضل جمال الدين محمد): "لسان العرب"، ١٢ / ٩١ ، دار صادر للطباعة والنشر – بيروت.
٣- الماوردي هو: علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي البصري، شيخ الشافعيين، صاحب التصانيف الكثيرة في الأصول والفروع والتفسير والأحكام السلطانية، توفي عام ٤٥٠ ه. انظر ترجمته: الفيروز آبادي: "طبقات الفقهاء" ص ١٢٧ ، دار الرائد العربي – بيروت، ١٩٨١ م.
٤- علي بن محمد حبيب البصري الماوردي ، الأحكام السلطانية، ص ٢٨٥ الطبعة الأولى ، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٣.

٥- محمد أحمد شهاب ذياب العبيدي ، تحليل جغرافي لظاهرة الجريمة في مدينة الرمادي ، رسالة ماجستير ،كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، ٢٠١١، ص٣٨-٣٩.
٦- ليلى بنت صالح محمد زعزوع ، مقدمة في الجغرافية الاجتماعية ، ط٢، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص١٤٠
٧- مضر خليل عمر، الإبعاد المكانية للجريمة ، مركز البحوث والدراسات-بغداد ، ٢٠٠١ ، ص١٣
٨- محمد احمد اشهاب ذياب العبيدي ، مصدر سابق ، ص٤٠
٩- باسم عبد العزيز عمر العثمان ، وحسين عليوي ناصر ، الجغرافية الاجتماعية أسس ومبادئ وتطبيقات ، دار دجلة للنشر ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص٢٤٢
١٠- ويكيبديا ، الموسوعة الحرة. ar. Wikipedia.org / wiki
١١- بركات النمر المهيرات ، جغرافية الجريمة،علم الإجرام الكارتوجرافي ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٠٠.
١٢-الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ،حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم ، البرازيل ، نيسان ٢٠١٠ ، ص٩.
١٣-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ (عدد خاص في الذكرى العشرين) ، جدول ١٠ ، ص٢٠٨ ، نقلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
١٤-مزوز بركو، جرائم المرأة في المجتمع الجزائري، مجلة شبكة العلوم النفسية والعربية، العدد٢٠، ٢٠٠٨، ص١٤٥.
١٥-نازك محمود الشناق، اثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية على أنماط الجرائم في جويدة-الأردن ، (أطروحة دكنوراه)، جامعة مؤته، ٢٠٠٩، ص٢٧.
١٦-(١٦) صالح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر-اسس وتطبيقات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل ، ص١٧.
١٧-(١٧) فراس عباس ألبياتي، وفيات الأطفال دراسة ميدانية اجتماعية في محافظة نينوى للمدة من(١٩٩٠-١٩٩٩)م، رسالة ماجستير(منشورة)،كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م،ص٧٠.
١٨-فهيمة كريم رزيج المشهداني ، التصنيع والجريمة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص١١٠- ١١١
١٩-عبد الله بن ناصر الوليعي ، السرقة في مدينة الرياض ، دراسة تحليلية ميدانية في جغرافية الجريمة ، المملكة العربية السعودية ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، ١٩٩٣ ، ص٣٤
٢٠-سامية حسن الساعاتي ، الجريمة والمجتمع ، بحوث في علم الاجتماع الجنائي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط١ ، ١٩٨٢ ، ص١٢٤
٢١-ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدّمة ابن خلدون، تحقيق :علي عبد الواحد وافي،ج١، القاهرة ،١٩٦٦، ص٢٩١.

٢٢- المركز الدولي لدراسات السجون، تقرير عن السجون في العالم، www.kcl background.html_ac.uk/depsta/rel/icps/worldbrief/world_brief
٢٣-المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ، تقرير الإصلاح الجنائي(٣) ،٢٠٠٨، ص١.
٢٤-نادرة، قطينة شلهوب ، قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، الطبعة الأولى، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠١. ص٧١.
٢٥-مصطفى نامق ، الوراثة والانسان ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، ١٩٨٦ ، ص٧٥-٧٧.
26- Ch. Goring, The English Convict, His Majesty's Stationery Office, London, 1913.
٢٧-المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي(PRI) ، تقرير الإصلاح الجنائي(٣) ،هولندا،٢٠٠٨، ص١٠.
٢٨-حومر سمية ، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث ، رسالة ماجستير (غ.م)، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص١٦.
٢٩-عبده، جنان، جريمة شرف العائلة في مجتمع عرب ١٩٤٨ في فلسطين، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٥-٢٦.
٣٠-عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أصول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت،ص١٩.
٣١-ابراهيم عبد الرحمن الطخيس ، دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، دار العلوم ، الرياض ، ١٩٩٤ ، ص ٢١٩
٣٢-حسين نشوان، المرأة في المثل العربي في الأردن وفلسطين، مكتبة الاسرة، الأردن، ٢٠١٢، ص٧٧-٨٠.
٣٣-محمود نجيب حسنى ، علم الاجرام والعقاب ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٨، ص٢٩٣-٢٩٥.
٣٤-البخاري : صحيح البخاري، ج ١، ص ١١ ، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان .
٣٥-ماهر عليان احمد ، الطلاق أسبابه وآثاره وطرق الوقاية منه ، رسالة ماجستير (غ.م) ، جامعة السودان ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٤.
٣٦-المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي(PRI) ، تقرير الإصلاح الجنائي(٣) ،هولندا ،٢٠٠٨، ص١.
٣٧-ماهر عليان احمد ، مصدر سابق، ص١٠٦.
٣٨-أنتوني غدنز، علم الاجتماع، تر: فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٤، ٢٠٠٥، ص٥٠٨.
٣٩-سامية محمد جابر: الانحرافات الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٣٩.
٤٠-منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، جرائم قتل النساء في فلشطين في الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ، ٢٠٠٧.

Abstract

The crime scientists agreed that the existence of a close relationship between the phenomenon of crime and sex factor, as confirmed various criminal statistics and there is a difference between criminality of women and men qualitively and quantified beside the means of crime. Some specialists in criminology think that the reason for the lack of scientific interest about women crimes attributed to the number of women under penalty of law, much less when compared to the number of men. The most important objectives of this study is identify the geographical distribution of the crimes of women accurately and focus on the causes of social factors to these crimes and to develop appropriate solutions to reduce the crimes of women, especially in the case of repetition of the offenses. Descriptive analytical method was adopted to study the phenomenon and most phenomena affecting them, and the analysis and interpretation of the statement and the relationships between them, and analyze some of the demographic, social and economic characteristics of women who commit crimes. The most important findings of the researcher is to clarify the image of quantitative distribution of the types of women crimes in Muthanna province as well as the contrast and the difference in the size of women crimes and rates spatially and temporally in the study area in particular, than it is in Iraq in general, and found that the direction of change which is about to rise gradual over the years. And knowledge the types of crimes women in the study area and stand on the most important factors and real causes which driving women toward the commission of the crime

تاريخ التسليم :- ٢٠١٥/٤/١٥
تاريخ قبول النشر :- ٢٠١٥/٧/٢٦